



الجلسة العامة ٢٢

الخميس، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

وأود كذلك أن أكرر التأكيد على عظيم تقدير
النيجر للأمين العام كوفي عنان، لحكمته وكفاءته في توجيه
أعمال منظمنا في سياق دولي يتسم بصعوبة بالغة.

في ١٩ آب/أغسطس، ويا للأسى، سدد الإرهاب
الدولي ضربة أخرى لرمز آخر ألا وهو مقر الأمم المتحدة في
بغداد. وذلك الهجوم أودى بأرواح الكثيرين، وكان من
بينهم الممثل الخاص للأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميلو.
والنيجر يكرر الإعراب عن إدانته القاطعة لذلك العمل
الوحشي، ويلعن كل عمل إرهابي يرتكب في أي مكان في
العالم.

وترحب حكومة النيجر بتصميم منظمنا على توفير
جميع المساعدات الضرورية للشعب العراقي، على الرغم من
كل ما تعرضت له من أشكال التخويف والترويع. غير أن
هذا التصميم لا يمكن أن يؤتى ثماره إلا إذا أعطيت الأمم
المتحدة دورا رئيسيا في إدارة عملية إعادة بناء عراق حر
وديمقراطي وسيد مصيره.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن
لصاحبة المعالي السيدة عائشة منداودو، وزيرة الخارجية
والتعاون في النيجر.

السيدة منداودو (النيجر) (تكلمت بالفرنسية):
يسعد النيجر بانتخابكم، سيدي، ترؤس هذه الدورة، ويؤكد
لكم، من خلالي، تعاونه الكامل وأنتم تضطلعون بالمهمة
السامية التي أوكلت إليكم. وتتمنى لكم كل النجاح.

وأود أيضا أن أتوجه إلى سلفكم، السيد يان كافان
ممثل الجمهورية التشيكية، بتهانتي الخالصة لما أبداه من مهارة
وتفان ونفاذ بصيرة في توجيه أعمال الجمعية العامة في دورتها
السابعة والخمسين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



غير مسبوق لا بد من اغتنامها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية من خلال تنظيم استفتاء بشأن تقرير مصير الشعب الكشميري، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الشرق الأوسط، فإن الرؤية المتمثلة في دولة فلسطينية ذات سيادة وتمتع بمقومات البقاء وتعايش مع إسرائيل في سلام، يجب أن تترجم إلى واقع. وفي هذا الصدد، أصبح ملحا أكثر من أي وقت مضى أن يتفق طرفا الصراع على وقف إطلاق النار. وهذا، في حالة التقييد الشامل به، يمكن أن يساعد على استئناف العمل بخارطة الطريق التي بدأت تعاني أعراض الذبول. وعلاوة على ذلك، فإن تاريخ عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية الحافل بالأحداث - وهو تاريخ يتسم بالنكسات المتكررة والآمال المحطمة - يقتضي منا الاعتراف بأن وجود قوة دولية عازلة هو وحده الذي يمكن أن يضمن وضع نهاية للعنف الدموي وهيئة الظروف المؤاتية للتنفيذ الفعال للاتفاقات. لذا، يوجه النيجر نداء مخلصا إلى الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، لكفالة إعادة النظر في هذه المسألة بكل الاهتمام الواجب، وبإحساس كامل بالمسؤولية من أجل صالح السلام العالمي.

إن النيجر يتفانى بإخلاص في خدمة المثل النبيلة المكرسة في الميثاق، وهو بالتالي يعمل جاهدا من أجل السلام الإقليمي والعالمي، ويشارك بنشاط في الجهود الهادفة إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل. وفي ذلك السياق، دأب بلدي على الأخذ بمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقا للشفافية الكاملة في إنتاج اليورانيوم وبيعه وإيصاله. وقد تجلّى هذا الموقف في تعاوننا الذي بدأ منذ عشر سنوات مع جميع الأطراف الفاعلة العاملة في قطاع اليورانيوم. ونحن لا نسمح بوجود أي لبس أو غموض في هذا المجال. ولا يزال النيجر، كعهده دائما، مستعدا

إن صون السلام والأمن الدوليين يجب أن يظل دائما هدفا للأمم المتحدة ذا الأولوية. وفي هذا الصدد، وفضلا عن حربنا المستمرة ضد الإرهاب الدولي، علينا أن نواصل جهودنا لتخليص العالم من شبح أسلحة الدمار الشامل وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، لوحظ في الاجتماع الأول من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، على الأصدقاء الوطنية والإقليمية والعالمية، أنه على الرغم من التقدم المحرز منذ اعتماد برنامج العمل، ما زال التحكم في الأسلحة النارية واستخدامها محدودا. وهذا هو السبب في أن النيجر يؤيد بشدة إعداد صكوك قانونية ملزمة بشأن وضع علامات مميزة على هذه الأسلحة واقتفاء أثرها وبيعها.

ويرى النيجر أن النهج الإقليمي يجب أن تكون له الأولوية عند تسوية الصراعات، حيث إنه من المعترف به على نطاق متزايد أن معظم الصراعات في أفريقيا لها بعد دون إقليمي. وهذا ينسحب بصفة خاصة على غرب أفريقيا حيث يرتبط الاستقرار في منطقة نهر مانو بالحالة في ليبيريا. وكذلك الحال في وسط أفريقيا حيث يرتبط الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي. وهذا ما يدعو حكومة النيجر إلى الاعتقاد بأن تقوية القدرات الإقليمية في مجالي حفظ السلام والأمن، وهما حجر الزاوية لنظام الأمن الجماعي، يجب أن تكون قائمة على التعاون المعزز بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفيما يتعلق بصراع جامو وكشمير، يعتقد النيجر أنه على الرغم من الحوادث التي وقعت مؤخرا، فإن تحسن العلاقات بين باكستان والهند، الذي استهل باستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما في آب/أغسطس، يوفر فرصة

إعلانات النوايا السامية التي يجري التشدد بها بين الحين والحين.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن يؤرق هذا الوضع ضمير المجتمع الدولي، وأن يلهمنا إلى مزيد من التضامن، وإلى التصميم على الوفاء بالتزاماتنا. وقد حان الوقت لأن ندرك إدراكا قاطعا أن تخفيض الفقر ليس مجرد واجب أخلاقي، بل هو في واقع الأمر استثمار مأمون في النهوض بعالم ينعم بالسلام والازدهار والرقي الاجتماعي.

ومن المشجع ملاحظة أن أفريقيا في السنوات الأخيرة كانت محور اهتمام المؤتمرات الدولية الكبرى. فمن مؤتمر بروكسل المعني بأقل البلدان نموا، إلى مؤتمر قمة جوهانسبرغ، وكذلك مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤتمر قمة إيفيان لمجموعة الثماني. ومؤتمر منظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، كانت أفريقيا محور المناقشات.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الاجتماعات، وإن كان يحسب لها أنها انعقدت بالفعل، لم تستجب بكل أسف للتوقعات العاجلة والهائلة التي تنتظرها القارة. وثمة حاجة في هذا الصدد، إلى كفالة التماسك في إدارة الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية، وضمان الاتساق بين قراراتها. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به الحد من التهميش المفرط الذي تعانيه القارة، لأن هذه هي الطريقة الصحيحة التي تجعل الوعود بزيادة المعونة الإنمائية الرسمية تؤتي ثمارها. ومن المهم بالمثل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى النتائج المحدودة التي حققتها البرامج الحالية لتخفيف حدة الديون - وخاصة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - علينا الآن أن نقر بأن

للخضوع لسلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أية عملية تحقق تتصل بإنتاج وبيع ما تملكه من يورانيوم.

وأود أن أذكر في هذا المجال، بأن بلدي، وفقا للمادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قبل بالاتفاق مع الوكالة، نظام الرصد والضمانات الذي لا يسمح على الإطلاق، عندما يطبق بحسن نية - كما يحدث في النيجر، بوجود أية فرصة لهذا النوع من التعاملات السرية الذي اتهم به بلدي ظلما وعدوانا.

أما الأهداف الإنمائية التي حددت في إعلان الألفية التاريخي، فيجب أن تظل شاغلا متواصلا لدى المجتمع الدولي، وأن يسترشد بها في العمل العالمي الذي يستهدف إرساء نظام اجتماعي - اقتصادي مستقر وعادل ينطوي على مزيد من التشارك والتضامن. ولا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أن بلوغ هذه الأهداف يقتضي أن تنعكس جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الرئيسية، في إجراءات محددة.

ولكن ما الذي نشاهده على أرض الواقع؟ ما زالت الساحة الدولية تقدم لنا صورة تنم عن مفارقة ومخزية إلى حد ما لعالم يمتلك ثروات طائلة، ولا تزال الأغلبية الساحقة فيه تعيش في عوز مطلق. وعلى الرغم من الالتزامات المقطوعة وتوافق الآراء الذي توصلت إليه حكومات العالم قاطبة بشأن هذه القضية، فلا يسعنا إلا ملاحظة أن تحالف الفقر والجهل والمرض اللعين شدد قبضته على شعوب العالم الثالث الفقيرة بوجه عام وأفريقيا خاصة. فإذا علمنا، مثلا، أنه بعد ست سنوات من انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، لا يزال ٨١٥ مليون شخص في كل أنحاء العالم يعانون الجوع، و ١٥٠ مليون طفل يعانون أعراض سوء التغذية، يمكننا على الفور أن ندرك مدى ضآلة الدعم الذي يقدمه المانحون لاستراتيجيات مكافحة الفقر، بغض النظر عن

وبلدان أفريقيا تدرك تمام الإدراك أنها بحاجة إلى تطوير علاقتها مع شركائها الإنمائيين في إطار من التكافل والتعاون والمسؤولية المتبادلة. وهي تعترف، في هذا الصدد، بأهمية وجود سياسات وطنية حكيمة وإدارة رشيدة، وترى أن ذلك أمر لا غنى عنه لتعجيل التنمية، وقبل كل شيء لبلوغ معدل النمو المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو ٧ في المائة.

وهذا النهج التوافقي الذي يركز على علاقة جديدة من التعاون بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو، كان الحافز وراء برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهذا البرنامج، وهو رمز على عزم أفريقيا المعقود على أن تأخذ بيدها زمام مصيرها، هو الأساس الذي سيعتمد عليه الاتحاد الأفريقي في تعزيز النمو والتنمية المستدامة في البلدان الأفريقية فرادى وجماعات.

وبينما ندعو إلى تكثيف تدفق الاستثمارات وإلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بغية المساهمة في جهودنا الإنمائية، فمن واجبنا نحن أيضا أن نمتثل لالتزاماتنا من حيث تبادل المسؤولية. وهذا هو السبب في أن بلدي، النيجر، يؤيد بقوة تنفيذ آلية استعراض النظراء المنبثقة عن الشراكة الجديدة، والتي ستؤدي دورا أساسيا في تحقيق تطلعات القارة، باعتبارها أداة لبناء دول قوية تركز نفسها للحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

وبوضع استراتيجية وطنية لتخفيض الفقر من خلال نهج تشاركي، تعترف حكومة النيجر الانخراط بعمق في عملية دينامية الهدف منها إنشاء اقتصادات قوية ومستقرة وقادرة على المنافسة، وفقا للأهداف الواردة في برنامج عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ووثيقة الاستراتيجية المذكورة تمثل في آن واحد إطارا مرجعيا لسياسات وبرامج تخفيض الفقر، وأداة لتعبئة الموارد

الحل النهائي يكمن في الإلغاء الفوري الكامل للديون التي تستهلك خدماتها الجزء الأعظم من ميزانيات البلدان الأفريقية، وتسهم في هروب رأس المال. وهناك أيضا الحاجة إلى أن يمثل شركاء أفريقيا التجاريون امتثالا تاما لالتزامهم، وخاصة بتحسين فرص وصول المنتجات الأفريقية إلى أسواقهم، وإلغاء الإعانات الزراعية التي تخلق تشوهات في التجارة العالمية.

وكان فشل مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقد في كانكون مثالا بليغا على التردد العنيد الذي تبديه البلدان الغنية في أن تأخذ في حسابها الطموحات المشروعة التي تتطلع إليها البلدان الفقيرة فيما يتعلق بإنشاء معايير عادلة ومنصفة لتنظيم التجارة العالمية. هذا، فضلا عن أن حل المشكلة الحرجة المتعلقة بالإعانات الزراعية والوصول إلى الأسواق، كان من الممكن أن يتيح إزالة الصدا الشديد الذي اعتلى مصداقية منظمة التجارة العالمية، وأن يوفر في الوقت ذاته قدرا من التناسق في إعلانات النوايا التي أصدرتها بلدان الشمال. وقبل كل شيء، كان من شأنه، بلا أدنى شك، أن يسهم في انتشال ملايين الناس من الفقر. وعدم وجود اتفاق بشأن هذه المشكلة يعني أن عمال القطن في غرب أفريقيا، وآخرين غيرهم، لا يمكنهم بعد الآن أن يتعيشوا من عملهم، وربما يصبحون مستبعبدين من التجارة الدولية. مما يخدم مصلحة المنتجين الأكثر قدرة على التنافس ممن يحصلون على الإعانات.

وكان مؤتمر كانكون ملتقى فاشلا لجولة الدوحة. وسيكون على منظمة التجارة العالمية بالتأكيد أن تعتمد نهجا جديدا، وأن تعطي الأولوية لتسوية المشاكل الزراعية التي تتفق الأغلبية على أنها أكثر أهمية من مصالح المؤسسات المتعددة الجنسيات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا ليفينس، وزيرة خارجية سورينام.

السيدة ليفينس (سورينام) (تكلمت بالانكليزية): باسم جمهورية سورينام حكومة وشعبا، أود في البداية أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه إليكم، سيدي، وأتم زميل شقيق من منطقة البحر الكاريبي، وإلى سائر أعضاء المكتب، بتهنئي الحارة لانتخابكم بالإجماع لقيادة أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

إن سورينام تتشاطر مشاعر الرضا والارتياح التي تعم منطقة البحر الكاريبي. فنحن على اقتناع بأنكم، بفضل ما تتمتعون به من مهارات وخبرة دبلوماسية واسعة ستمتكنون من توجيه شؤون الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين بطريقة فعالة للغاية. ويمكنني، في هذا الصدد، أن أؤكد لكم أن سورينام ستؤيدكم بكل السبل الممكنة.

كما يود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه للسيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، على الطريقة الممتازة التي ترأس بها شؤون هذه الهيئة. نتمنى له كل نجاح في مساعيه المقبلة.

وبالمثل، تود حكومتنا أن تكرر الإعراب عن تأييدها للأمين العام، كوفي عنان. لقد كان تفانيه في أهداف المنظمة وروحها مثاليا، وكان أكبر عون له في حماية مصالح الإنسانية.

إن حكومة بلادي تشجب بشدة الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في بغداد. قلوبنا مع الأمين العام ومع الأسر المنكوبة التي راح أبنائها ضحية هذا الحادث. وننعي بصفة خاصة وفاة سيرجيو فييرا دي ميلو، موظف الأمم المتحدة المتفاني الذي عمل جاهدا من أجل مصلحة العديد من المجتمعات المضطربة.

المالية. ونحن مقتنعون بأن تنفيذ استراتيجية تخفيض الفقر سيسهم في تحسين الحوار بين السياسات، وزيادة تعزيز التنسيق والتدخل من جانب المانحين، وتطوير شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، لترجمة أصدق آمال شعب النيجر إلى أفعال.

ومن فوق هذه المنصة، أؤكد رسميا من جديد امتنان حكومة النيجر العميق لأولئك الشركاء الدوليين الذين برهنوا، في منتدى تخفيض الفقر، المنعقد في نيامي في حزيران/يونيه الماضي، على تقيدهم التام بالاستراتيجية والتزامهم بدعم تنفيذها.

في السنوات الأخيرة شهد العالم تغيرات سريعة وعميقة. وهذه التغيرات تقتضي منا تكيف وظائف منظماتنا مع الواقع الذي نعيشه اليوم، كيما تأخذ في الحسبان بصورة أفضل التحديات الجديدة والتطلعات المشروعة لشعوب الكوكب، لا مجرد المصالح الخاصة لحفنة قليلة من البلدات أيا كانت درجة قوتها. لذا، يؤيد النيجر تأييدا راسخا الإصلاحات الشجاعة التي اقترحها الأمين العام لتعزيز وتحسين أداء المنظمة وتمكينها من مواكبة تحديات عصرنا بفعالية. أما التحول الديمقراطي الذي طال انتظاره لمجلس الأمن، فيجب أن يقترن بتعزيز دور الجمعية العامة، وهي الهيئة الأكثر تمثيلا، وكذلك دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو الضامن لقدوم نظام اقتصادي واجتماعي جديد.

لقد وصلت الأمم المتحدة إلى منعطف حاسم، وعليها أن تستعيد على وجه الاستعجال ثقة الدول والرأي العام العالمي، هذه الثقة التي مرت بتجارب مريرة في غمار الأحداث الأخيرة. وواجبنا جميعا هو أن نجاهد بكل عزم لبلوغ ذلك الهدف، لأننا نحن الأمم المتحدة، كما قال الأمين العام.

وبالذات من خلال زيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

وتعتقد حكومة بلادي أيضا أنه من الضروري أن تظل جميع الأطراف الفاعلة المعنية منخرطة في العملية التي ستؤدي إلى تنفيذ نتائج هذه الاجتماعات بشكل منسق ومتكامل. فمثل هذا النهج من شأنه أن يضعنا على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يؤدي إلى تخفيض الفقر، ويعمل لصالح جميع شعوب العالم.

إن السلام والأمن الدوليين يحتلان المساحة العظمى من جدول الأعمال الدولي. وصون السلام والأمن الدوليين يمثل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي، لأن تدهور الأمن يؤثر على حماية حقوق الإنسان وعلى مجرد وجود كل البشر. ومن المهم إذن أن يركز الأمن العالمي على إطار مأمون وعادل يعزز التعايش السلمي بين كل الدول. ورأي حكومة سورينام المدروس هو أن الأمم المتحدة وميثاقها يوفران خير ضمان لصون السلام والأمن الدوليين. والتقييد بالإطار الأمني الذي أرساه الميثاق يكتسي بالتالي أهمية قصوى.

إن ترددي الأمن يؤثر سلبا على عضو في المجتمع الدولي. وعليه، فمن الأساسي زيادة إشراك عامة أعضاء المنظمة في جدول أعمال مجلس الأمن وأنشطته، مع زيادة عدد أعضاء المجلس بحيث يكون معبرا عن الواقع السياسي والاقتصادي الدولي والاحتياجات الأمنية للمجتمع العالمي المعاصر.

ولعل مبدأ الأمن الذي يكون محوره الإنسان يوفر أفضل السبل الممكنة وأكثرها فعالية، لتلبية الاحتياجات الأمنية لعالم اليوم. ووجود التزام بهذا المبدأ سيولد تعاونا دوليا أكثر تكاملا في ميادين عديدة ذات صلة، ابتداء من منع نشوب الصراع وصولا إلى نزع السلاح، ومرورا باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن الفرص التي تنبثق عن التطورات الجارية في العالم اليوم ليست، للأسف، في متناول كل أبناء عالمنا. وهذا النظام العالمي الذي أحسن تطويره على أحد الجانبين، قادر على التصدي لنكسات إنمائية خطيرة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي على الجانب الآخر. ولكن انهيار الاقتصادات، وتدهي الخدمات الصحية، واستمرار وجود بيئة دولية غير داعمة، كلها ظروف تؤثر سلبا على قدرة الحكومات، وبالذات في البلدان النامية، على أن تنفذ بكفاءة السياسات المطلوبة. كما يوجد تفاوت واسع بين من يملكون ومن لا يملكون، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل أيضا من حيث الفرص التي يوفرها التطور السريع في قطاع التكنولوجيا الرقمية. أما العولمة فلا يمكن أن تكون سبيلا إلى التنمية العالمية إلا إذا أصبحت شاملة للجميع واتخذت وجهها إنسانيا.

وكانت هذه الفكرة وراء الإحساس بالاستعجال والتفاهم الذي حمله معهم المشاركون في العملية التشاورية العالمية من أجل التعاون الإنمائي، إلى الاجتماعات التي انعقدت في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ، والتي ولدت الالتزام والزمخ السياسيين اللازمين، تماما مثلما حدث في مؤتمر قمة الألفية على أعلى مستوى سياسي. وعلينا أن نبقي على هذا الزخم، ونستمر في إبداء الإرادة السياسية والنشاط اللازمين لتنفيذ القرارات التي صيغت بعناية في هذه الاجتماعات.

ولدفع عجلة التقدم نحو هذه الأهداف، تقوم الحاجة إلى مجموعة من السياسات التي تولد نموا اقتصاديا أكثر قوة، تُستكمل بعمل يستهدف النهوض بقدرات الفقراء على المشاركة في النمو، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهذه الجهود، حسبما اتفق عليه في الدوحة ومونتيري، ينبغي أن تتمتع بدعم قوي من المجتمع الدولي،

عن إجراءات منسقة وشاملة من جانب كل هذه الأطراف الفاعلة في الحرب الشاملة ضد الفقر والإجحاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لصاحب المعالي السيد لويس براون، وزير خارجية ليبيريا.

السيد براون (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني

أن أشارك، نيابة عن السيد موسى زيه بلاه رئيس جمهورية ليبيريا، في المناقشة العامة التي تجريها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وأن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرياسة الجمعية العامة في هذه الدورة. وأعرب عن ثقة حكومة ليبيريا بأنكم ستوفون بأمانة بالمسؤوليات المعهودة إليكم.

وأود أيضا أن أثنى على السيد يان كافان ممثل

الجمهورية التشيكية على الطريقة القديرة التي أدار بها أنشطة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

وما من شك في أن السيد كوفي عنان يستحق ثناء

هذه الجمعية العامة على رئاسته المحنكة لمنظمتنا العالمية وعلى القيادة الممتازة التي يبديها في حسم قضايا دولية تتراوح بين الإرهاب ووباء الإيدز الفتاك، وبين الفقر والخلل الذي يعترى التجارة والتبادل التجاري في العالم.

ومن واجبا أيضا أن نتوجه بإشادة خاصة تكريما

لذكرى سيرجيو فييرا دي ميلو وغيره من موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم أثناء تقديمهم خدمات إنسانية متفانية في العراق. لقد كان أولئك المواطنون العالميون تجسيدا لروح الأمم المتحدة، وكانوا ممثلين حقيقيين لضمير الإنسانية.

إن الإرهاب، وهو الخطر المحدق بالسلام والأمن

الدوليين، جلب للعالم أحزانا يعجز عنها الوصف. ولكن أعمال الإرهاب لم تكتسب من العالم أي تفاهم أو تعاطف مع القضاء التي ربما يطمح إليها الإرهابيون. بل على النقيض

ويجب على الأمم المتحدة أن تظل مبدعة في بحثها عن سُبل ووسائل فعالة لتعزيز الأمن العالمي. وعلينا أن نستمر في التشجيع على مزيد من التسامح والتفاهم فيما بين الشعوب. إن سورينام من بين أكثر أمم العالم تنوعا من الناحية العرقية، حيث يعيش الناس من مختلف الأصول الدينية والعنصرية ويعملون معا في سلام، ولها حكومة وبرلمان يشكل فيهما الهندوس والمسلمون والمسيحيون واليهود جبهة واحدة تعمل بشكل جماعي من أجل تنمية بلدنا.

يجب تشجيع الحوار بين الحضارات، وبين الأديان بصفة خاصة. وعلينا أيضا أن نسعى إلى إزالة الظروف التي تنشأ فيها حالات تولد انعدام الأمن في العالم. وهذه مهمة يجب أن تحتل مكانا مركزيا في أية استراتيجية عامة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وصون السلام والأمن الدوليين يجب أن يصبح على نحو متزايد مسؤولية مشتركة تتقاسمها كل الأطراف الفاعلة، الحكومات والشعوب على حد سواء. ويجب أيضا أن تؤدي إعادة تشكيل الأمم المتحدة إلى وجود جمعية عامة أكثر فعالية.

ومن المهم أن ينظر عامة الناس إلى الجمعية العامة باعتبارها هيئة دولية مهمة تسهم في نمائهم ورخائهم. والجمعية العامة، بعد إعادة تشكيلها وبوصفها الهيئة التداولية العالمية الوحيدة، يجب أن تظل رأس الحربة في النقاش المتعلق بالتنمية، بل وعليها أيضا أن تدرج في جدول أعمالها قضايا أخرى ذات طبيعة عالمية ولها أهمية خاصة بالنسبة للإنسانية.

أما المهمة المشتركة التي تنتظرنا فهي العمل بشكل جماعي للوصول إلى التنمية البشرية المستدامة وإقامة مجتمع عالمي ينعم فيه البشر جميعا بالإنصاف والمساواة والحقوق والفرص المتكافئة، ويمكن فيه استتصال شأفة الفقر المدقع. وتحقيق هذا المجتمع العالمي يتطلب المشاركة والتصميم والالتزام من كل حكومة ومجتمع مدني وقطاع أعمال، فضلا

المضطربة تعترضه صعوبات خطيرة. ولكن هذه الصعوبات لا ينبغي أن تصيبننا بإحساس باليأس، ولا أن تغطي على الكروب والمخاوف التي أصبحت سمة الحياة في الشرق الأوسط.

لذا، فإننا ندعو حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى الاعتراف بحق كل منهما في الوجود داخل حدود دولية معترف بها، وأن يصوغا نهجا عملية تروج للحوار والسلام والأمن ومزايا حسن الحوار. وفي الوقت ذاته، نحث مجلس الأمن أن يطور توافق آراء دوليا بشأن الطريق إلى الأمام، وأن يعززه ويحافظ عليه.

وفيما يتعلق بالأزمة الليبرية، أقول إن ليبريا، منذ آخر خطاب لنا أمام هذه الجمعية، ما فتئت ليبريا تتصارع مع تحديات سياسية وأمنية خطيرة. فهناك تمرد بدأ قبل أربع سنوات وصل الآن إلى العاصمة الليبرية منروفيا. وليس من المستغرب إذن أن يزداد تردي وضع إنساني متدهور أصلا، وأن يقترف باهتزاز شامل للقانون والنظام، ومن المؤسف أن مجلس الأمن، مع اعترافه بتأزم الحرب في ليبريا، وبحق الشعب الليبري في الدفاع عن نفسه، ظل مبقيا على حذر لتوريد السلاح إلى الحكومة. وهذا الوضع كان عاملا حفازا بسرعة زحف المتمردين، وأسبغ على قضيتهم إحساسا زائفا باستحسان دولي. وأصبحت الدولة الليبرية تتأرجح على حافة التفسخ.

ولولا صمود شعب ليبريا والتدخل السريع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي المعني بليبريا، لانزلقت ليبريا إلى هاوية من الفوضى العارمة. وبالتالي، سنظل للأبد مدينين بالعرفان للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبخاصة لحكومتي وشعبي جمهورية نيجيريا الاتحادية وغانا، على دورها القيادي في السعي إلى تحقيق استقرار الوضع في بلدي. وعلى نفس المنوال، تعرب

من ذلك فإن أعمال الإرهاب أثارت على الفور استياء واسع النطاق واشتمزاز من مرتكبيها. واليوم، يحاول الإرهاب تقويض حريتنا الجماعية، وعليه، يتطلب الأمر إرادتنا الجماعية وجهودنا الجماعية لمكافحة هذا العدو المشترك.

ولكن هذا الهدف يجري تقويضه بسبب عدم وجود توافق آراء دولي. وعدم الرغبة في ضم الصفوف والعمل انطلاقا من توافق آراء دولي، كشف عن وجود ثغرات في جنودنا لمكافحة الإرهاب، مما وضع تشكيل هذه الهيئة العالمية ومدى استمرار صلة مجلس الأمن بالواقع الراهن تحت أعين فاحصة. وعندما يبدو حليا أن مجلس الأمن منقسم على نفسه بشأن قضايا جوهرية تتعلق بالأمن الدولي، يصبح العالم هشاً وضعيفاً. ذلك أن وجود مجلس أمن منقسم على نفسه يخبّص التربة التي يترعرع فيها الإرهاب الدولي وانعدام الأمن. أما إذا كان المراد لمجلس الأمن أن يكون الضامن للسلام والأمن الدوليين، فيتعين، إذن، أن يسترشد ذلك الجهاز، بالضرورة، بآليات تكفل تبلور توافق الآراء الحكيم، واحترام القانون الدولي والتقيّد به.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز إطلاقاً أن تنحدر إرادتنا الجماعية للإرهاب ومكافحتها له إلى استخدام الأساليب التي لا تختلف كثيراً عن تلك التي يستخدمها الإرهابيون أنفسهم. فمكافحة النار بالنار ستقضي على الأخضر واليابس من على سطح قريتنا العالمية. وعلينا أن نحشد الإرادة اللازمة لمعالجة القضايا التي يستغلها الإرهابيون والمنظمات الإرهابية.

أما الصراع في الشرق الأوسط، فإنه، لا محالة، يجتذب انتباه العالم، لأنه يشكل أكبر تحد للسلام والأمن الدوليين. وقد شعرنا بالحزن وعميق القلق إزاء تطور الأحداث الأخير الذي كاد يفضح الزيف في خارطة الطريق إلى السلام، وكفل العودة التقليدية إلى العنف. ولا ينكر أحد أن السعي إلى تحقيق السلام لأخوتنا وأخواتنا في تلك المنطقة

فما لم يسمح لأساليب التعبير الديمقراطي والطموحات الديمقراطية بأن تزدهر من خلال مؤسسات ديمقراطية معززة، وما لم يتوفر مصدر رزق بديل للمقاتلين بعد نزع سلاحهم، فإن المكاسب التي حصلنا عليها بفضل دعم المجتمع الدولي يمكن أن تتقوض إلى حد مؤلم.

وفي هذا الصدد، يبدو أن ثمة تناقضا بين القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣) الذي يولد أملا جديدا لليبريا، وبين المطالب الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، الذي يفرض على ليبريا نظاما من الجزاءات والقيود الأخرى ويبقى عليه. ولا جدال في أن الجزاءات الاقتصادية المفروضة بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) تدمغ ليبريا بوصمة عار لا تستحقها ولا تشجع، في واقع الأمر، على تدفق الاستثمار الدولي إلى القطاع الخاص، وهو ما تمس الحاجة إليه لدعم برامج الإعمار والتنمية في ليبريا بعد انتهاء الصراع، وتحد من تدفق الطاقة الأساسي المطلوب لإعادة تنشيط البنية الأساسية الاقتصادية في ليبريا.

ووجود قطاع خاص نابض بالحياة، هو مفتاح إنعاش ليبريا، والعلاج الشافي لمشاكل البطالة التي تحفز على الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي. وإذا كان الغرض من الجزاءات، ذكية كانت أم محددة الهدف، أن تكون أدوات لإنجاز أهداف سياسية، فيجب، إذن، أن تكون إيجابية في تحقيق هذه الأهداف. فالمرء لا يعطي الدواء لشخص ميت، ولا يتعاطى الدواء لشفاء علة شخص آخر. وعليه، تطالب حكومة ليبريا مجلس الأمن برفع نظام الجزاءات الاقتصادية الذي فرضته على بلدنا.

في حالات مثل حالتنا، كثيرا ما تقترن النوايا الحسنة والمساعدات الدولية بإغراء نحو تجاهل الخبرات المحلية تفضيلا للخبرة الأجنبية في معظم الأحيان. ويكون صافي نتيجة التمسك بهذا الإغراء تطوير هياكل ومؤسسات لا يمكن

حكومة ليبريا عن عميق الامتنان لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، على الدور الذي أداه كل منها في الجهود المستمرة المبذولة لاستعادة السلام الدائم والأمن والديمقراطية إلى ليبريا، وعلى دعمها المتواصل لهذه الجهود. ومن واجبا أيضا أن نتوجه بإشادة خاصة إلى حكومتي جنوب أفريقيا وموزامبيق على دعمهما لنا.

في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، ومع نشر قوة طليعية من حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية الصديقة، تحقق بصورة رائعة الوعد بنقل السلطة في يسر وسلاسة. وهذا التطور كان حافزا على توقيع اتفاق سلام شامل، يوم ١٨ آب/أغسطس، في أكرا بجمهورية غانا. وهذا الاتفاق ينشئ إطارا لتشكيل وتنصيب حكومة انتقالية، ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإعادة تشكيل الجهاز الأمني الوطني. كما أنه يمهد الطريق لإعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى الوطن وإعادة توطينهم، وإعادة بناء القدرة الإنتاجية للدولة، وإيجاد المجال الديمقراطي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوق بها في عام ٢٠٠٥. ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا بتضافر التعاون والمساعدة على المستوى المتعدد الجنسيات.

وترحب حكومة ليبريا باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وتتعهد بتقديم تعاوننا ودعمنا في سبيل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرار. ونزع سلاح المقاتلين الشامل، وتسريحهم، ووجود برنامج دائم لإعادة الإدماج وإعادة التوطين، أمور لا غنى عنها لإحلال السلام والأمن والاستقرار في ليبريا وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. لذا، فإن حكومة ليبريا مدينة بالعرفان للمجتمع الدولي على مساعده ودعمه المتواصلين في السعي لإحلال السلام والأمن في ليبريا ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ومع ذلك،

يفرضهما إقصاء أكثر من ٢٣ مليون إنسان عن التمثيل في هذه الهيئة العالمية. وإلا كيف نفسر حرمان شعب تقدمي كادح من حقوقه في أن يُمثل على مستوى الجمعية العامة؟ تبقى الحقيقة أن حكومة وشعب جمهورية الصين (تايوان) كانا ولا يزالان يمارسان حكما ذاتيا مسؤولا. إنه أمر لا يقبل الجدل إن شعب جمهورية الصين (تايوان) يواصل إسهامه في تقدم الأسرة الإنسانية. وإنجازاته في مجالات العلم والتكنولوجيا، والتجارة والتبادل التجاري، والفن والثقافة لا يمكن تجاهلها.

إن الروح الشجاعة التي يتحلى بها شعب جمهورية الصين العظيم تتطلع إلى المشاركة في الأمم المتحدة وليبريا مقتنعة بأن مشاركة كلا جانبي مضيق تايوان في أنشطة المنظمة الدولية ستشجع زيادة التفاهم والثقة المتبادلة بين الجانبين. وذلك يتوافق مع روح الدبلوماسية الوقائية التي تدعو إليها الأمم المتحدة. لذلك فإن ليبريا تكرر دعوتها إلى قبول عضوية جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك اتخاذها المكان اللائق بها في الأمم المتحدة والمشاركة في الحديث والمعاملات المتعلقة بالشؤون العالمية.

في الختام إن ليبريا في أمس الحاجة اليوم إلى المساعدة والدعم الدوليين. وعلى الرغم من أن وضعنا يبدو قائما، فإنه بالتأكيد ليس ميؤوسا منه، وعلى الرغم من أن العديد من رفاقنا في الوطن فقدوا أرواحهم وأوصالهم، لا نزال شعبا غفورا، وعلى الرغم من تدمير البنى الأساسية لوطننا، لا نزال شعبا مثابرا. وعلى الرغم من المساس بكرامتنا، لا نزال شعبا أيبا. إننا نحن الليبريين، متوحدون في تصميمنا على العمل من أجل مستقبل أفضل وأكثر إشراقا. نحن متوحدون في تقوية إيماننا بآبائنا المؤسسين لبناء دولة يسودها الاستقلال والحرية والعدالة.

إدارتها ولا الحفاظ عليها من قبل المستفيدين بعد رحيل الأجانب. وهذا ينسحب حتى على ليبريا التي وهبت حصة وافية من الموارد البشرية والطبيعية. وكما هو متوقع، فإن سنوات من الاضطراب السياسي والصراع وسوء الإدارة، تسببت في التزوح الجماعي لموارد البشرية في ليبريا. ومع ذلك، فأبناء ليبريا، إذ يرحبون بكل فرصة جديدة لإعادة بناء مجتمع أكثر ديمقراطية ومساءلة وتلاحما، يتوقون إلى العودة إلى الوطن والإدلاء بدلولهم. ولبلوغ هذه الغاية، ترغب وتأمل ليبريا حكومة وشعبا، في أن يتم، قدر الإمكان، تشغيل الليبريين على جميع المستويات في إعمار بلدهم وإصلاحه بعد انتهاء الصراع.

إن ليبريا أحد الأعضاء المؤسسين لهذه الهيئة العالمية. وبغض النظر عن المشاكل التي نواجهها في الوقت الراهن، واحتياجنا إلى المساعدة الدولية، ستظل ليبريا عضوا محترما في المجتمع الدولي. ونعتزم أن ندافع عن كرامتنا السيادية في تسيير الشؤون الدولية. ولا يمكن لليبريا أن تصبح، ولن تصبح، خاضعة للوصاية.

إن ليبريا، على غرار معظم دول العالم الثالث، مدينة بدين ثقيل لعدد من المؤسسات والمنظمات المالية الدولية. ونعرب عن امتناننا لدائنتنا لصبرهم وتفهمهم. أما وقد عقدنا عزمنا على الصمود والبقاء، فإننا نعول على تعاطف المجتمع الدولي، أملين في أن يتعامل مع مديونيتنا بالأسلوب الفريد الذي تستحقه، ونتعهد بأن نلتزم بالعمل جنبا إلى جنب مع تلك المؤسسات في تطوير الآليات السليمة للتعامل مع ديون ليبريا. وخدمة هذه الديون لا تزال تمثل أولوية لحكومة ليبريا. إلا أن قدرتنا على السداد محدودة بفعل مشاكل متشعبة أفرزتها حرب متواصلة دامت عدة سنوات.

أود الآن أن أتطرق إلى قضية جمهورية الصين. على الجمعية العامة أن تواجه التحديين الأدبي والقانوني اللذين

الجماعات المسلحة المخالفة للقانون وصادرنا عددا كبيرا من الأسلحة والذخائر. أستطيع أن أصرح اليوم بشكل قاطع أن ممر بانكيسي الذي تم تحريره من جميع أفراد الجماعات المسلحة المخالفة للقانون لم يعد يشكل تهديدا لجورجيا أو لجيرانها. ومع ذلك ما لم يُعالج السبب الرئيسي لمشكلة ممر بانكيسي وهو الصراع في شيشينا لا نستطيع أن نعتبر أن المشكلة قد انتهت. والعبرة التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة هي أن مكافحة الإرهاب بكل تعقيداتها، لا يمكن أن تنجح إلا من خلال الجهود الدولية المتضافرة. والقيام بعملية معالجة سريعة واحدة قد يؤدي إلى ظهور المشكلة مرة أخرى في مرحلة لاحقة.

لقد أشار العديد من سبقوني في الكلام إلى أهمية التصدي لأخطار الإرهاب الدولي في جميع أشكاله. ولا يسعنا إلا أن نشاطرهم هذا الرأي فالمشاكل المتطاوله، وخاصة الصراعات التي لم تسوِّ والتي تؤدي إلى إيجاد مناطق لا تخضع للسيطرة، أصبحت مصدر تفرغ للإرهاب. وليست هي إلا مسألة وقت حتى نشهد إقامة علاقات أقوى القادة الانفصاليين والإرهابيين.

ومن الأمثلة الحية لذلك الصراع في أبخازيا، جورجيا. تلك المنطقة التي تقع تحت سيطرة نظام انفصالي تحولت إلى ملاذ آمن للمجرمين وتجار المخدرات والبشر، وتجار الأسلحة غير القانونية والجماعات الإرهابية. وسيئ الصيت شامل باسييف، الذي أدرج مؤخرا في قائمة لجنة مكافحة الإرهاب، أقام لنفسه مرة أخرى كينونة بصفته صديقا للسلطات الانفصالية، وهو يقيم روابط قوية مع الجماعات الإرهابية في أبخازيا. وسنقوم في المستقبل القريب بتزويد لجنة مكافحة الإرهاب بالمعلومات ذات الصلة بشأن الأفراد المتورطين في الأنشطة الإرهابية في تلك المنطقة من جورجيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيراكلي ميناغاريشفيلي، وزير خارجية جورجيا.

السيد ميناغاريشفيلي (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وأسبحوا لي أيضا أن أعبر عن خالص تقديرنا للسيد يان كافان، وإدارته الحكيمة خلال الدورة الماضية وأود أيضا أن أحيي بإجلال ذكرى السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وموظفي الأمم المتحدة الذين وقعوا ضحية الهوس الجبان الأعمى في بغداد. إن العدوان الإرهابي المروع الذي ارتكب ضد رسل السلام أبرز مرة أخرى الخطر الذي نواجهه في الكثير من أنحاء العالم.

في السنوات الأخيرة واجهت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته تحديات تهدد أساس المنظمة وجهودنا الجماعية تجاه تحقيق السلم والأمن العالميين. إن الإرهاب الدولي، وهو تهديد ذو بعد عالمي، يؤثر علينا جميعا. إلا أنه أصبح من الواضح أن العديد من الديمقراطيات الجديدة معرضة بصفة خاصة لهذا التهديد. وندرة الموارد المادية والافتقار إلى الموظفين المؤهلين يقوضان الجهود التي تبذلها تلك الديمقراطيات ويبرزان الحاجة إلى زيادة تكثيف التعاون الدولي.

وجورجيا ليست استثناء عندما يتصل الأمر بالتهديدات التي يشكلها الإرهاب الدولي. ولكن على الرغم من الصعوبات التي نواجهها، وبفضل الدعم والمساعدة الفعالين من شركائنا، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، أحرزنا تقدما كبيرا. لقد استكملت جورجيا بنجاح العملية المتعلقة بمكافحة الجريمة والعملية المتعلقة بمكافحة الإرهاب في ممر بانكيسي الجبلي. وقد قمنا بتحرير تلك المنطقة من

الحدود بين جورجيا وروسيا، حيث تفرض جارتنا من جانب واحد نظاما خاليا من التأشيرات.

تتواصل بصورة غير قانونية في أبخازيا، جورجيا من جانب الهيئات التابعة للدولة والكيانات القانونية والأفراد حيازة الملكية، بما في ذلك ممتلكات المشردين داخليا. ومن نافلة القول إن هذه الأعمال تجري في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وتمثل خرقا لسيادة جورجيا. وهي تخالف القانون الجورجي الذي يعتبر أي تعامل مع النظام الانفصالي باطلا ولاغيا.

إن وجود القاعدة العسكرية الروسية بصورة غير قانونية في غوداوتا يشكل عنصرا من العناصر التي تؤدي إلى تفاقم الحالة في أبخازيا. وجورجيا تصر على المبادرة بسرعة وشفافية إلى تنفيذ الالتزام المعقود. بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في ما يتعلق بإزالة تلك القواعد.

لكن علينا أن نواصل الأمل في أننا لن نحْيِب ظن المشردين الداخليين واللاجئين الـ ٣٠٠ ٠٠٠ الذي عيل صبرهم. ويجب مضاعفة الجهود لإقناع الجانب الأبخازي بقبول ما يسمى بوثيقة بودنا، في ما يتعلق بتوزيع السلطات الدستورية بين تيبليسي وسوخومي، أساسا للمفاوضات السياسية.

لقد لاحظنا مرارا وتكرارا إخفاق قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في توفير الأمن للعائدين. والواقع أن تلك القوات، التي تفتقر حتى إلى ولاية من الأمم المتحدة، لم تفعل أكثر من الإبقاء على الأمر الواقع، حيث لا يتجاوز نشاطها عمل حرس الحدود بين أبخازيا وباقي جورجيا. إننا لا نستطيع أن نأمل أن يطرأ أي تحسن على الحالة ما لم تأخذ الأمم المتحدة على عاتقها مهمة إطلاق عملية حفظ سلام كاملة في أبخازيا بصيغة مدوّلة. ولا يمكن إجبار الانفصاليين الأبخاز العصاة على القبول بتسوية إلا إذا

إن سجل الأمم المتحدة في التوصل إلى تسوية شاملة للصراع في أبخازيا، جورجيا، لم يكن مرضيا. فبعد أكثر من ١٠ سنوات من تدخل الأمم المتحدة لم نقرب حتى خطوة واحدة في اتجاه التسوية. والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وعمليات التطهير العرقي للسكان الجورجيين في أبخازيا لا تزال مستمرة بلا هوادة. وبالرغم من النداءات العديدة، فشلنا حتى في تصحيح الأخطاء الرئيسية في عملية السلام برمتها، التي تقودها الأمم المتحدة.

إننا نرحب بحقيقة أنه منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة حظيت عملية جنيف ببعث جديد. ونأمل أن يعطي ذلك زخما جديدا لعملية السلام. وأود أن أشدد على أن هذا التطور الجديد نسبيا لا يزال هشاً وأنه ينبغي أن يستهدف التوصل إلى نتائج، لا أن يستهدف العملية نفسها. نود كذلك أن نؤكد على أهمية مؤتمر قمة رابطة الدول المستقلة، الذي عزز المقررات السابقة لرؤساء دولها بوضع لوائح تقييدية بشأن التعاون السياسي والاقتصادي مع أبخازيا، جورجيا، والاتصال بها.

ولكن على الرغم من تلك الخطوات الإيجابية، لم يحدث تغيير يذكر في الميدان. وفي ذلك الصدد، أفكر بصفة خاصة في الأعمال غير القانونية التي قام بها من جانب واحد ممثلو الجانب الروسي، ولا سيما قادة السلطات الإقليمية، وهي أعمال تضر بعملية السلام بشكل كبير. إن خط السكة الحديدية الذي يربط بين سوتشي وسوخومي لا يزال يعمل دون إعاقة. وبالرغم من نداءاتنا التي وجهناها في الدورة الأخيرة للجمعية العامة لم يتباطأ أبدا منح الجنسية الروسية بالجملة لسكان أبخازيا وجوازات السفر الروسية التي أصدرت لسكان المنطقة الانفصالية قد وقعت في أيدي الإرهابيين، الذين يستغلونها إما استغلالا ليمتعتوا بحرية المرور داخل وخارج روسيا من خلال أبخازيا وأوسيتيان على

وديمقراطية تجنبنا لوقوع القرارات اللازم اتخاذها فريسة المصالح الخاصة الضيقة.

وإننا في حكومة جورجيا، إذ نواصل ما نشهده جميعا من تغير في الأوضاع العالمية، نرحب بتزايد دور الهياكل الإقليمية في تحقيق الأهداف الأساسية التي حددتها الأمم المتحدة. وما الجهود التي تبذلها الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية في منطقة البلقان سوى مثال واحد ناجح على ذلك. ومن الأمثلة الحية الأخرى أفغانستان، التي تولى فيها حلف شمال الأطلسي دورا قياديا في عملية بناء السلام. وسوف يتعاضد دور تلك المنظمة نتيجة لتوسيعها في الآونة الأخيرة. وقد باتت المسائل الأمنية هاجسا جديا يورق المنظمات الإقليمية من قبيل منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، والدول المشاركة في مجموعة غوام - أذربيجان وأوزبكستان وأوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا. وهنا نود أن نناشد الدول الأعضاء مؤازرة الجهود التي تبذلها مجموعة غوام في سبيل الحصول على مركز مراقب في الجمعية العامة.

إن قمة الألفية والقرارات المتخذة هنا تظل في رأينا أحد أهم المنجزات التي حققتها الأمم المتحدة. فتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في كل من قمتي مونتييري وجوهانسبرغ يشكل خريطة طريق لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وحكومة جورجيا تؤيد الأهداف والاستراتيجيات الواردة في الوثيقتين الختاميتين، وترى أنه لا بد من استمرار المجتمع الدولي في السير على هذا النهج.

العولمة تغدو أمرا واقعا مع مرور كل يوم. فأوجه التقدم في التكنولوجيات الحديثة تجعل العولمة عملية لا رجعة فيها. بيد أن ضمان توزيع الموارد بإنصاف جميع دول العالم مهمة على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أنشط فيها. وإن انتصار المنظمة في تحقيق التنمية العالمية المستدامة لا يمكن أن

عززت الأمم المتحدة من دورها وأظهر المجتمع الدولي الإرادة اللازمة. ومن دون ذلك لن يكون أمام جورجيا خيار آخر سوى أن ترحو من مجلس الأمن اللجوء إلى التدابير المنصوص عليها في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أقر الأمين العام والعديد من زعماء العالم، وحسنا فعلوا، بأن الأمم المتحدة تمر بإحدى أخرج مراحل تاريخها. فالواقع العالمي الجديد جعل من الواضح ضرورة اتخاذ تدابير فورية إذا ما أريد لنا أن نكفل استدامة الأمم المتحدة وتعزيز ثقة الدول الأعضاء بها.

وقد صرح الرئيس شيفردنادزة، رئيس جمهورية جورجيا، في البيان الذي أدلى به أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩٢، بما يلي:

”لا داعي للخوف من الإصلاحات حين تكون الإصلاحات ضرورية، ولا سيما، في رأينا، في الميدانين المترابطين المتمثلين في حفظ السلام وبناء الدولة في الدول المستقلة حديثا“. (A/47/PV.12)

وقد لقيت تلك المشاعر صدى لها خلال الدورة الحالية للجمعية. وإن علينا أن نستجمع ما يكفي من الشجاعة للإقرار بأن إصلاح الأمم المتحدة يتسم بأهمية أساسية لمصلحة كل منا، وكذلك لمصلحة الخير الجماعي.

إننا نعتقد أن بإمكان الدول الأعضاء أن تحتشد حول نداء الأمين العام الداعي إلى استحداث هيئة رفيعة المستوى مؤلفة من شخصيات بارزة تكلف بمجموعة متنوعة من المهام الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. وإنني أؤكد هنا تأييد جورجيا لتوصيات مجلس الأمن. ونشاط النداءات الداعية إلى منح ألمانيا واليابان مقعدين دائمين في المجلس، وزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فيه. فضلا عن ذلك، ينبغي جعل عملية صنع القرار داخل المجلس أكثر شفافية

وأود أن أسجل أن زامبيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره الذي يتكرر في شتى أنحاء العالم. وإننا نتعهد بالتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب الدولي. وبهذه الروح ترحب حكومة زامبيا بقرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣) وبشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع الذي اتخذته المجلس في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣ والذي يعبر، في جملة أمور، عن إدانة شديدة لأشكال العنف كافة.

إن المأساة التي وقعت في بغداد تؤكد الحاجة إلى بذل جهود مكثفة لتعزيز النهج المتعدد الأطراف في مجال السلم والأمن الدوليين. وينبغي تمكين الأمم المتحدة من قيادة الجهود الرامية إلى نزع الأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية نزعاً شاملاً. وينبغي منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وتشكل الأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وفي أفريقيا، أدت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إلى زعزعة الاستقرار في بعض الدول وإلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وتأمل حكومتي أن تفتح هذه الدورة آفاقاً جديدة أمام برنامج نزع السلاح الدولي.

تعرب زامبيا عن حزنها لموت السيدة أنا ليند، وزيرة الشؤون الخارجية للسويد بشكل سابق لأوانه، وهي التي كرسَتْ حياتها لخدمة السلام والتقدم الاجتماعي والتنمية. ونحن في بلدي نشعر بالحسرة على فقدان صداقتها ونشاطها وفهمها العميق لقضايا التنمية.

وزامبيا بوصفها دولة محبة للسلام، ستستمر في التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب التي أسسها مجلس الأمن

يتحقق إلا من خلال زيادة التعاون، وتبسيط الإجراءات داخل الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، ومن خلال إنشاء شراكات جديدة.

التغير المطرد للأحوال العالمية السائدة ثمة شيء واحد يظل ثابتاً وهو تزايد الحاجة إلى الأمم المتحدة وتعاضد الطلب عليها. ونحن ما زلنا نأمل أن تسود الحصافة والرؤية المشتركة للمستقبل هذه الهيئة الدولية الفريدة. ونحن، بدورنا، مستعدون لبذل قصارى جهدنا لبلوغ تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل كالومبو موانسا، وزير خارجية جمهورية زامبيا.

السيد موانسا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أهنئكم على توليكم مهام رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. إن وفدي يتعهد بمؤازرتكم والتعاون معكم. وإني أتمنى لكم كل نجاح طيلة شغلكم هذا المنصب. وأود أيضاً أن أشيد بسلفكم ممثل الجمهورية التشيكية السيد يان كافان على الأسلوب الفعال الذي أدار به مداورات الدورة السابقة. فضلاً عن ذلك، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بجهود الأمين العام السيد كوفي عنان الحثيثة، وبتفانيه في قضية السلم والأمن والتنمية الاقتصادية الدولية.

ويرغب وفدي في الإعراب عن أحر تعازيه لأسر موظفي الأمم المتحدة الذين سقطوا خلال التفجير الإرهابي الذي استهدف مكاتب الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. فسقوط الضحايا المأساوي ذلك يشكل خسارة لا توصف للأمم المتحدة. ولا يجوز أن يسمح باستمرار مثل أعمال العنف هذه. وإن حكومتي تشاطر مشاعر الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة في إدانة هذه الأعمال الممجية.

الحالة عبء الديون الخارجية التي تكافح أقل البلدان نمواً للوفاء بها.

وبسبب هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة، تحتاج أقل البلدان نمواً، التي تقع ٣٤ منها، من مجموع ٤٩، في أفريقيا، إلى دعم المجتمع الدولي في إطار الأهداف التي حددتها خطة عمل بروكسل لعام ٢٠٠١. وفي هذا المجال، أود أن أحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بتعهداتها لبلوغ الهدف المحدد بنسبة ٧,٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي المعروض كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية.

وإذ نرحب بالمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمواجهة مسألة الدين الخارجي، نرى أن هناك حاجة إلى توسيع وتسهيل عملية الحصول على التمويل. ومن المهم كذلك، أن تكون للبلدان النامية إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. فسيكون لذلك أثر هام على تنشيط النمو الاقتصادي. ومن أجل إتاحة إمكانية التنافس على قدم المساواة، يدعو وفدي إلى إلغاء الإعانات الحكومية الزراعية في البلدان المتقدمة النمو التي أثرت سلباً على شروط التجارة بالنسبة للبلدان النامية.

إن زامبيا تأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانون. وهناك حاجة ملحة للتغلب على العقبة التي نشأت هناك، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتحلى بروح الأخذ والعطاء في هذه المفاوضات.

في السعي إلى التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وللنهوض بالتنمية، اعتمد رؤساء دول وحكومات البلدان الأفريقية في مؤتمر القمة المعقود في لوساكا، زامبيا، في تموز/يوليه لعام ٢٠٠١، الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وذلك لوضع القارة على طريق النمو الاقتصادي المستدام.

لهذا الغرض ودعم تلك اللجنة. وينبغي تشجيع اللجنة على مساعدة الدول الأعضاء في تنمية قدراتها على مكافحة الإرهاب الدولي. وينبغي توجيه المزيد من الاهتمام إلى العلاقة بين الإرهاب وغسل الأموال والجريمة المنظمة، التي تشكل تحدياً خطيراً للاستقرار والسلم في عالم اليوم.

إن قوة الأمم المتحدة تكمن في شرعيتها القائمة على أساس وطيء من مبادئ القانون الدولي التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء. ومن الضروري أن يتماشى تسيير الشؤون الدولية مع هذه المبادئ. وينبغي لبرنامج الأمن المشترك أن يعكس توافق الآراء العالمي بشأن جميع الأخطار الكبيرة التي تهدد السلم والأمن. وروح التعاون القائمة على القيم المشتركة المتمثلة في المساواة والسيادة، المكرسة في الميثاق، هي مصدر قوتنا.

إن الفقر هو العائق الأكبر للتنمية. ولذلك ينبغي أن يظل العمل على الحد منه على رأس أولويات البلدان النامية، وأن يبقى في قمة جدول أعمال الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أنه، منذ اعتماد إعلان الألفية، قبل ثلاث سنوات، دلت المعطيات على أن معظم البلدان النامية تواجه احتمال العجز عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. ويعود ذلك، بدرجة كبيرة، إلى نقص الموارد والقدرات، وإلى الضعف في الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي.

لقد جاءت العولمة بفرص وتحديات على حد سواء. ولكن الظروف الراهنة للاقتصاد العالمي ليست مواتية بالنسبة للبلدان النامية بشكل عام، ولأقل البلدان نمواً بشكل خاص. ومن دون زيادة في تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وغيرها من أشكال المساعدات، سيكون من الصعب على تلك البلدان الخروج من الدائرة المفرغة للفقر ونقص التنمية. ويزيد من تفاقم هذه

الذين ماتوا بالوباء، ينبغي أن تدفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي لهذه الآفة.

وقد عاث هذا البلاء خرابا في زامبيا. وتكرس حكومتي اهتماما وموارد لا بأس بها لمكافحة انتشاره وللحد من أثره على مجتمعا. ونحن أيضا نواجه المشاكل الناتجة عن الوباء، كأيتام الإيدز، وأطفال الشوارع والفئات السكانية الضعيفة. ويشترك الحكومة في هذه المهمة المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والقطاع الخاص. وتتعاون زامبيا كذلك مع الحكومات الأخرى في مواجهة هذه الكارثة.

إن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهو مبادرة نرحب بها، قد قدم زخما جديدا لبرامج الدول الأعضاء ومبادراتها التي تهدف إلى مكافحة هذه الأمراض القاتلة. وهناك حاجة إلى زيادة التبرعات السخية لهذا الصندوق لكي يكون قادرا على الوفاء بالتزاماته والاستمرار في عمله. ويود وفدي أن يناشد طالبا بتسهيل الحصول على أموال الصندوق لتمكين الدول المتضررة من شراء الأدوية الرديفة التي هي في حاجة ماسة إليها، بأسعار رخيصة وفي مستوى طاقتها.

ويدعو وفدي إلى إجراء إصلاحات جذرية وإلى تعزيز المنظمة الدولية لتصبح أداة أكثر كفاءة وفعالية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وتؤيد زامبيا اقتراحات الأمين العام لإصلاح المنظمة الرامية إلى تعزيز هذا المحفل الدولي.

في الختام، أود التأكيد أن وفدي يدرك التحديات العديدة التي تواجه الأمم المتحدة. ويجدونني أمل كبير، في أن ننجح، بفضل جهودنا الجماعية، في إقرار السلام، وتحقيق التنمية والرخاء لجميع البشر. وتتعهد زامبيا بتقديم الدعم لهذه الجهود.

وعلى الرغم من أن ملكية وتنفيذ الشراكة الجديدة هي مسؤولية الأفارقة أنفسهم، فإنهم لكي ينجحوا، لا بد لهم من تلقي التعاون والمساعدة من المجتمع الدولي. ويود وفدي أن يناشد مجتمع المانحين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، المساعدة في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

ويدرك وفدي أن تنمية أفريقيا تعرقلها الصراعات. فأينما وقعت تلك الصراعات توقفت التنمية، وزاد الدمار والخسائر في الأرواح والممتلكات. وتشيد زامبيا بالزعماء الأفارقة الذين تصدوا للتحدي المتمثل في تسوية هذه الصراعات بجهود أفريقية. ونشكرهم على ما بذلوه من وقت وموارد في هذه الجهود. ويسعدنا أن نرى التطورات الإيجابية التي جرت مؤخرا في مناطق مختلفة في أفريقيا، حيث أدت عمليات السلام إلى وقف الصراعات وعودة السلام.

وفي هذا المجال، تؤكد حكومتي استعدادها للمساهمة في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي بادرت بالدعوة إليه الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا لمنع نشوب الصراعات وإيجاد الحلول لها. وينبغي تجنب الصراعات، بتهيئة بيئة سياسية مؤاتية، وتمكين التعددية السياسية والديمقراطية والحكم الصالح من الازدهار. والتزام بلدي بحل الصراعات بالطرق السلمية لا تراجع فيه، وسنواصل مشاركتنا في عمليات حفظ السلام.

إن وباء الإيدز يمثل حقا أزمة عالمية. فهو لم يعد مجرد مشكلة صحية، بل تعدى ذلك بحيث بات عقبة في سبيل التنمية والاستقرار السياسي، مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. والأعداد المذهلة المتمثلة في وجود ٤٢ مليون شخص مصابين بفيروس الإيدز على مستوى العالم، وأغلبهم في أفريقيا جنوب الصحراء، والـ ٣١ مليون إنسان

ولذلك، يتعين علينا أن نعود إلى روح تعددية الأطراف التي اتسمت بها قمة الألفية. ويتعين علينا أن نؤكد من جديد، بصوت عال وواضح، دور الأمم المتحدة بصفقتها المحور الرئيسي للأمن الجماعي والملمه لقواعد التعاون الدولي الهادفة إلى تحقيق العدالة والمساواة.

ولهذا السبب من الأهمية بمكان تعزيز دور المنظمة وتحسين فعاليتها. لقد قدم السيد كوفي عنان، الأمين العام تقريرا زائرا للغاية في هذا الشأن ونحن نشجعه كثيرا على المثابرة والإصرار على المضي قدما على مسار الإصلاح والترشيد ووضع النظام المتعدد الأطراف في صميم إدارة الأزمات وإظهار القيادة في العالم.

إن انتخابكم يا سيدي لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة مكسب كبير لنا. ويدل على التساوي بين جميع الدول، كبيرها وصغيرها، في السيادة، كما أنه إشادة بخصائصكم الممتازة وخبرتكم الدبلوماسية. ونحن مقتنعون بأنكم ستعرفون كيف توجهون مناقشاتنا بشأن تعددية الأطراف لكي تصل إلى نتيجة مرضية، بما يتماشى إلى حد كبير مع التوقعات الكبيرة للمجتمع الدولي.

وفي هذه السنة، نرى مرة أخرى التحديات التي تواجه السلام والأمن الدولي في صميم شواغلنا الرئيسية. ويتذكر الجميع الهجوم الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ على مكتب الأمم المتحدة في بغداد. ومقتل السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، وعدد من موظفي الأمم المتحدة المخلصين، لا يزال حيا في ذاكرتنا.

وإجلالا لشجاعتهم وإخلاصهم، يتعين أن نبذل كل ما في وسعنا لضمان أن لا تضيق تضحياتهم سدى وأن يتحقق النصر للقضية التي خدموها ببطولة تحقيقا لمصلحة الشعب العراقي والأفكار النبيلة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد رودولف أدا، وزير الخارجية والتعاون والفرانكفونية في جمهورية الكونغو.

السيد أدا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): منذ ثلاث سنوات عقد مؤتمر قمة الألفية، الذي توصلنا في أثنائه إلى تكوين رؤية مشتركة واضحة المعالم للقرن الحادي والعشرين، خريطة طريق لمواجهة تحديات العولمة: السلام والأمن اللذان يواجهان في الوقت الحاضر أخطارا جديدة؛ والتنمية والتعاون الدولي؛ والبيئة؛ والأوبئة؛ وما إلى ذلك.

وبعد مرور سنة واحدة ظهر التحدي الأول لهذا الصرح المطمئن والطموح، وتمثل في الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكان رد فعل المجتمع الدولي بالإجماع واعتمد، على الفور استجابة جماعية. وبعد ذلك بأشهر قليلة شهدنا تفاقم التوترات بسبب الأزمة العراقية، التي اخترت مبدأ الأمن الجماعي والسلطة الأخلاقية للأمم المتحدة اختيارا قاسيا، لدرجة أن الشك خامرنا بشأن الفكرة الأساسية التي قامت عليها منظماتنا، وبقاء ما ينبغي أن يكون في نهاية المطاف دارنا المشتركة.

أخيرا، شهدنا مؤخرا فشل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانون. ومن شأن هذه العقبة التي تعترض تحديد عملية التفاوض لإحياء دولة الدوحة أن تعرض للخطر احتمالات نمو الاقتصاد العالمي الذي من شأنه، لولا تلك العقبة، أن يفيد جميع الناس. ويمكن تفسير ذلك بأنه فرصة جديدة لتهميش بلدان الجنوب.

كل ذلك يوضح أن هذه الدورة تعقد في سياق يبعث على القلق بصفة خاصة. وهذه التطورات خطيرة فيما يتعلق بإدارة الشؤون الدولية التي ينبغي أن تتسم بروح الحوار والتشاور والصراحة.

وفي كفاحنا بلا كلل ضد الإرهاب، من الأهمية بمكان أن نستجيب بصورة ملائمة عندما يتعلق الأمر بسيادة الشعوب، واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. ويتعين علينا أيضا أن نحلل بصورة جادة الأسباب التي تشكل بيئة يترعرع فيها الإرهاب، أو تكون ذريعة من ذرائعه. وهذا أيضا جزء من جهود منع الصراعات، وإلى حد ما، منع الإرهاب.

في هذه السنة نحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لانعقاد أول دورة استثنائية خاصة للجمعية العامة معنية بترع السلاح. ومن المؤسف أن نلاحظ أنه منذ نهاية الحرب الباردة لم يحرز سوى قدر ضئيل جدا من التقدم، ومن مظاهر فشلنا المأساوي الورطة الحالية في مؤتمر نزع السلاح.

وفي الوقت الذي يشعر فيه المجتمع الدولي بالقلق إزاء أسلحة الدمار الشامل التي ربما تقع في أيدي الإرهابيين، من الأهمية بمكان أن نذكر جميع الأطراف الفاعلة بأنه يتعين عليها أن تمثل لجميع الاتفاقات المتعددة الأطراف وأن تحترمها بدقة تامة.

وفي سياق أنشطة نزع السلاح، نرحب بانعقاد الاجتماع الأول الذي تعقده الدول كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج عمل ٢٠٠١ المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في حزيران/يونيه الماضي في نيويورك. واستضاف بلدي في برازيل، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣، حلقة دراسية دون إقليمية معنية بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه، في منطقة وسط أفريقيا، وقدم في ذلك الوقت تقريرا يوضح عزم أفريقيا الأکید على القضاء على هذه الآفة.

ولذلك يتعين علينا أن نشجع مجلس الأمن على العودة إلى وحدته الأساسية كيما يتسنى للمجتمع الدولي، بقيادة السلطة الأخلاقية للأمم المتحدة، أن يقدم المساعدة للشعب العراقي ليجد السلام والأمن والاستقرار ويعمر بلده الذي دمرته الحرب وسنوات الحصار العديدة.

وليس بعيدا عن العراق، لا يزال المجتمع الدولي يواجه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وهذا يوضح أن حلقة العنف الجهنمية لن تؤدي إلا إلى طريق مسدود. ولا بد للطرفين أن يتعقلا ويعودا إلى الرؤية المحددة في خريطة الطريق، التي تنص على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتمتع بمقومات البقاء، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل ومع جيرانها الآخرين في مناخ من السلام والأمن.

لقد اعتمد مجلس الأمن هذه الرؤية بقراره ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وتعهد الطرفان باحترام خريطة الطريق في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عند احتتام قمة العقبة. ويتعين علينا الآن أن نعيدهما مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات، بدون شروط مسبقة، وأن نطلب منهما الامتناع عن اتخاذ أية تدابير أو إجراءات من جانب واحد لا تتوافق مع أهداف خريطة الطريق.

وأيا بخصو ص موضوع السلام والأمن، يبدو أن من الضروري والهام التشديد على أنه يتعين علينا أن نمتنع عن الخلط بين الإرهاب والدين والحضارة، باعتبارها أمورا تنتمي إلى أي منطقة جغرافية، أو وسيلة لدعم أي كفاح وطني من أجل التحرير.

ومثلما يتعين علينا أن نكون صارمين ودقيقين ومتحدين عندما نواجه أعمال العنف الأعمى غير المبرر، يتعين علينا أيضا أن نكون على يقظة كيلا نركن إلى ما يوافق هوانا.

في بيانه المعنون، ”من أجل ميثاق للبلدان الأفريقية ضد العدوان“، الذي أدلى به في قمة مابوتو، والذي يعد مساهمة في الدبلوماسية الوقائية التي ستساعد على حماية الشعوب الأفريقية من ويلات القتال بين الأشقاء وتمكنها من تكريس نفسها تكريسا تاما ومفيدا لتحقيق أهداف التنمية ووضع مدونة سلوك للدول الأفريقية، وتقديم دعما حسن التوقيت لإطار العمل الذي وضعه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وبلدي، الذي يتولى حاليا مهمة نائب رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، يهتم بهذه الشواغل اهتماما بالغاً بصدد تنفيذ ولاياته لإدارة شتى الأزمات التي تهمز منطقتنا دون الإقليمية.

وقد هيات لنا الفرصة من قبل لعرب عن أسفنا على أن منطقة وسط أفريقيا تعاني من المفارقة المتمثلة في أنها واحدة من أغنى المناطق دون الإقليمية في القارة وواحدة من أضعف المناطق من حيث مؤشرات التنمية البشرية، على حد سواء. وجميع المبادرات الحالية التي يتخذها قادة هذه المنطقة دون الإقليمية موجهة نحو إيجاد حل لهذا التناقض الظاهري. ولذلك، تم تسجيل تقدم له شأنه، خلال السنة الماضية، في شتى البلدان التي مرت أو لا تزال تمر بأزمات مسلحة - أنغولا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي وتشاد. وفي سعينا إلى حل هذه الأزمات، اعتمدنا على تعاون مختلف الشركاء، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى بعض الحالات التي تتطلب اهتماما خاصا من المجتمع الدولي. فيما يتعلق بأنغولا، بينما نرحب بعودة السلام إلى ذلك البلد، الذي دمرته الحرب الأهلية على مدى زهاء ثلاثة عقود، نود أن نحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى السلطات الأنغولية في جهودها المبذولة في مجال إعادة التعمير. ولا نزال نؤيد اعتراف

وقام الكونغو، كجزء من تنفيذه لاتفاقية أوتواو المعنية بالألغام الأرضية للأفراد، في يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بتدمير مخزوناته من الألغام الأرضية. وقامت حكومتنا، في عمليتين علنيتين نفذتا بدعم من كندا والأمم المتحدة، بتدمير ٢٢٠ ٥ لغما أرضيا. ونعزم مواصلة ذلك بعملية للبحث عن الألغام الأرضية في الجزء الجنوبي من بلدنا الواقع على الحدود مع أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

هذا لتوضيح درجة التعاون السائد بين بلدان وسط أفريقيا عندما يتعلق الأمر بمسائل السلام والأمن.

وتعتبر أفريقيا في الوقت الحاضر محور تركيز التحديات التي تواجه الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بالصراعات المسلحة، والتخلف الإنمائي، وانتشار الأوبئة. وليس هذا كل ما تستطيع أفريقيا أن تقدمه لبقية العالم. فهناك مبادرات شجاعة شتى تبين الآن عزم أفريقيا على التحكم في مصيرها بنفسها وهي: اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومجلس السلام والأمن.

ومن أسمى مظاهر سلوكنا هذا، مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد من فوره في مابوتو، موزامبيق.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به السيد جواكيوم ألبرت شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، باسم الاتحاد الأفريقي. ولقد أبلغ الرئيس الحالي المجتمع الدولي بصورة واضحة عن عزم القارة الأفريقية على التغلب على العقبات الحالية التي تعترض بناء أفريقيا جديدة في مجالات السلام والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي.

وبنفس هذه الروح علي وجه التحديد طرح فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو أفكاره

وهذا البلد الذي عانى معاناة شديدة في السنوات الماضية، يحتاج في الحقيقة إلى مساعدة المجتمع الدولي ليستعيد السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي والديمقراطية. وهذا هو معنى النداء الذي وجهته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في برازافيل في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ في اجتماع لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وفي الختام أود أيضا، أن أركز بصفة خاصة، فيما يتعلق أيضا بمنطقتنا دون الإقليمية، على الأزمة التي احتدمت في جمهورية سان تومي وبرينسي الديمقراطية في تموز/يوليه ٢٠٠٣. ففي ذلك الوقت عملت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ونيجيريا باتساق تام من أجل استعادة النظام الدستوري في هذا البلد في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وفي حين أننا نشي على المساهمة التي قدمتها الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، فإننا نود أن نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي كله أن يقدم مساعدة كبيرة إلى جمهورية سان تومي وبرينسي الديمقراطية، ولا سيما لبرنامج حالات الطوارئ الذي وضعته حكومة هذا البلد من فورها.

ويتعين علينا أيضا أن نتابع باهتمام كبير التطورات الجارية في بوروندي، حيث يتعين دعم وتشجيع كل خطوة تتخذ إلى الأمام لكي يتعذر إلغاء العملية. وتحقيقا لهذه الغاية، نطلب بصورة عاجلة من المجتمع الدولي أن ينفذ التزاماته المالية التي تعهد بها في مؤتمر باريس وجنيف.

ونخلص من الحالات التي ذكرتها من فوري إلى النتائج ذات الصلة التي توصلت إليها جلسة مجلس الأمن المفتوحة التي عقدت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط

الحكومة الأنغولية تقديم مشروع قرار لكي تنظر فيه الدورة الحالية بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل إعادة تعمير أنغولا وتميها الاقتصادية.

ونرحب أيضا بالتطورات الإيجابية الجارية حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأبرزها بصفة خاصة إنشاء المؤسسات المؤقتة ونشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة إيتوري. ونحث المجتمع الدولي على أن يواصل دعمه لعملية تهدئة الأوضاع وإعادة التوحيد الجارية حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يساهم بقدر أكبر ومتزايد في برامج إعادة التعمير القائمة حاليا. وأود أن أؤكد من جديد رغبتنا المخلصة في رؤية هذا البلد الجاور والصديق وقد عاد إليه السلام مرة أخرى، الأمر الذي يشكل ضمانا للاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية.

ومن واجبي أيضا أن أسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي واجهت على مدى سنوات عديدة مشاكل خطيرة ومتواصلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومشاكل تتعلق بالأمن. وأود أن أشير هنا إلى أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، إذ يشعر بالقلق إزاء الحالة التي تزداد سوءا، أنشأ لجنة خاصة معنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، برئاسة فخافة الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون. ونشر أيضا قوة لحفظ السلام في ذلك البلد. ومشاركة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي قوبلت بالكثير من التشجيع، ولا سيما من مجلس الأمن، تهدف بصورة أساسية إلى تحقيق المصالحة بين أبناء أفريقيا الوسطى، وتهدئة الأوضاع في البلد واستعادة النظام الدستوري على جناح السرعة. ويتفق إجراء حوار في أفريقيا الوسطى بصورة تامة مع إطار التدابير الموصى بها.

نفسه، من جميع الأوجه، بالنسبة لبلدان أخرى مجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ولقد كانت قضايا السلام والأمن وبناء الوحدة الوطنية في صميم شواغل السلطات الكونغولية خلال السنة الماضية. وفي هذا الإطار ينبغي وضع الاتفاق المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، الذي يرجع الفضل إليه في استمرار انتشار السلام في سائر أنحاء الإقليم.

وبعد أن استعدنا السلام، نسعى إلى أن نبني عليه كل يوم ولا سيما بتنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ونعمل أيضا من أجل إعادة توطين المشردين داخليا. وليس صعبا فهم أن هذه البعثات تحتاج إلى تمويل كثير، لا تستطيع الكونغو أن توفره بمفردها. ونود أن نشكر جميع شركائنا على تضامنهم النشط.

ولا يزال يتعين علينا أن نواجه التحديات الكبيرة المتمثلة في إعادة التعمير وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والحد من الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وقد اعتمدنا استراتيجيات وطنية لجميع هذه القطاعات. وبغية تنفيذ هذا المشروع الكبير، الذي سميناه "الأمل الجديد"، حشدنا جميع القوى الوطنية القادرة على تقديم المساعدة إلى الدولة، بما في ذلك سلطات الحكومة المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي هذا الإطار، أجرينا مفاوضات مع شركائنا الخارجيين بهدف الاستفادة من مبادرة الدين المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ولا يمكن تحقيق كل هذه الإنجازات إلا في عالم خال من الخوف، مثلما توخى مؤسسو منظمنا، وكما نعتقد نحن في الوقت الحاضر. ولهذا نود أن نؤكد من جديد إيماننا

أفريقيا فيما يتصل بصون السلام والأمن. وفي تلك الجلسة، أعربنا عن تقديرنا للتعاون القائم بين منطقتنا والأمم المتحدة، ورحبنا في الوقت نفسه بجملة أمور منها عمل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. ورحبنا بالبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج الذي قدمه البنك الدولي.

ومنذ ذلك الحين، رحبنا بالزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى منطقة البحيرات الكبرى والبعثة المتعددة التخصصات التي أوفدها منظومة الأمم المتحدة، ومنتظر بتشوق الاستنتاجات التي ستخلص إليها.

وستمكننا تلك الاستنتاجات من المشاركة علي نحو له مغزى في المناقشات العامة التي ستجرى في المستقبل في مجلس الأمن بشأن منطقتنا دون الإقليمية، بعد سنة من الجلسة التي وضعت نهجها شاملا ومتكاملا ومصمما ومتضافرا لمعالجة مشاكل السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا.

وقد عقدنا العزم، بفضل الطاقة التي اكتسبناها من ذلك النهج، على أن نشارك في المؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وعقدنا العزم أيضا على أن نغتتم هذه الفرصة التاريخية لتتخلص من شياطين الكراهية والعنف ولنرسي أسس التعايش السلمي فيما بين شعوبنا ودولنا، التي تشترك في المصير.

وفي حين أننا نؤكد من جديد الدور الأساسي الذي ستقوم به جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك المؤتمر، أود أن أؤكد أن جمهورية الكونغو، بلدي، القريبة من جمهورية الكونغو الديمقراطية من عدة طرق، لا تفهم لماذا يتعين عليها أن تحضر بصفة مراقب في هذا الحدث الحاسم. ويقال الشيء

والاستقرار. وقد تبدو تلك مهمة مستحيلة في وسط التوترات والأحقاد وسفك الدماء والعنف الذي يسود في الوقت الحاضر. ولكننا إذا ما تخيلنا عنها، نخون مبادئ الأمم المتحدة. ونخون بلدانا وشعوبنا والأجيال المقبلة.

هل نحن قاصرون ومفتقرون إلى الفهم والقدرات إلى الحد الذي يجعلنا غير قادرين على إيجاد حلول جديدة لوقف انتشار الإرهاب؟ إن مجرد توجيه الضربات إلى مرتكبي تلك الأعمال الإرهابية ليس كافيا. علينا أن نبذل مزيدا من الجهود والموارد لمعرفة ما الذي يدفع الناس إلى الاتجاه إلى العنف لتحقيق هدف ما. يجب أن نؤكد لأنفسنا أن هناك طريقة مختلفة، وأن تنامي ثقافة العنف والقتل ليس مقدر له أن يكون جزءا دائما من عالمنا.

ينبغي للأمم المتحدة أن تنفذ إلى الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة المرعبة، التي تلقي بظلال قائمة وخطيرة على السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. ونحن في منطقة المحيط الهادئ نركز على المسائل المتعلقة بالأمن وتعزيز القانون والنظام وصيانة الاستقرار. وقد تم اتخاذ عدد من المبادرات خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة عندما اضطلع رئيس وزراء بلدنا برئاسة المنتدى.

أولى تلك المبادرات كانت إرسال بعثة سلام إلى جزر سليمان استجابة لطلب المساعدة من ذلك البلد. فجزر سليمان نكبت لعدة سنوات بسبب الاضطرابات المدنية وانعدام القانون والصراعات العرقية. ونحن في فيجي نفهم بتعاطف الصعوبات التي تواجهها تلك الجزر بسبب ما عايناه في أزمنا في عام ٢٠٠٠. لذلك كان من دواعي سرورنا الكبير أن نساهم في قوة العمل الموفدة إلى جزر سليمان والتي أوكلت إليها مهمة إعادة النظام وإعادة بناء السلام. وهناك الآن كتيبة من قواتنا مع كتائب أخرى من أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وتونغا ونيوزيلندا في جزر

وتمسكنا بالأمم المتحدة، التي تمثل إطارا للعمل لا بديل له ومناورة لكل الآمال في تحقيق السلام للبشرية، والتي لم تتضح أهميتها على الإطلاق بأكثر مما هي عليه في الوقت الحاضر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي الأونورايل كيليويات تافولا، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في فيجي.

السيد تافولا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): سيدي

الرئيس، إن حكومتي وبلدي يهنتانكم تهنة حارة بتوليكم رئاسة هذه الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبرئاستكم للجمعية، تضع سانت لوسيا، بدعم من جيرانها في الجماعة الكاريبية، سابقة تاريخية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن فيجي تدعم قيادتكم دعما كاملا. ونعرب عن تقديرنا لنجاح قيادة سلفكم الرئيس يان كافان ممثل الجمهورية التشيكية.

وأود أن أعرب عن تعازي حكومتي العميقة لأسرة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وكل ضحايا التفجير الذي حدث لمقر الأمم المتحدة في بغداد في الشهر الماضي. تلك كانت جريمة وحشية حرمت العالم من أحد أفضل وسطاء وصانعي السلام. ويجدون الأمل أن تتحد في هذه الدورة في عزمنا الجماعي على تخليص العالم من الإرهاب.

إنني انتمي إلى قسم معزول من العالم في جنوب المحيط الهادي الواسع. ولكن ذلك البعد لا يجعلنا بمعزل عن المخاطر الدولية المتمثلة في القنابل والمدافع والخطافين. وهي لا تجعلنا بمعزل عن أولئك المصممين على التسبب في الموت والدمار للدفاع عن مصالحهم أو الترويج لقضية. والحقيقة هي أن كل بلد وكل إقليم هدف محتمل.

إن أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ يشاركون الأمم المتحدة في سعيها إلى إقامة نظام جديد للسلام

إعلان هونيارا بشأن التعاون في ميدان انفاذ القوانين الذي يهدف إلى مكافحة الجريمة عبر الوطنية والجريمة المنظمة.

وستعطي دول المنتدى أولوية قصوى لتنفيذ أحكام تشريعية لتحسين قدرتنا على فرض سيادة القانون ومجابهة تحديات الأمن. والأساس في ذلك التزام أسترالي تمت الموافقة عليه أيضا من قبل المنتدى في أن تنفق أستراليا حوالي ١٥ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لتعزيز قوات الشرطة الإقليمية. كذلك وافقت نيوزيلندا على دفع مبلغ قدره مليون دولار وسيكون مقر هذا المشروع المهم في فيجي. وستكون هنالك أكاديمية إقليمية توفر التدريب لحوالي ٩٠٠ رجل شرطة سنويا من بلدان المنتدى.

لقد ساهمت فيجي في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٧٨. إلا أننا قد دفعنا ثمن ذلك. لكن خدمة السلام العالمي بجنودنا تظهر لنا أنه حتى أصغر البلدان تستطيع أن تضطلع بدورها في تقليل الصراعات ومنعها. وفي الوقت الحالي هنالك ٦٣٥ موظفا فيجيا يعملون في بعثات الأمم المتحدة إضافة إلى ١٢٣ جنديا و١٥ رجل شرطة يعملون في جزر سليمان. إن التزامنا تجاه قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لم يتغير. فهو جزء رئيسي من سياستنا الخارجية.

وتشدد فيجي على أهمية تعزيز المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بترع السلاح وعدم انتشاره. وبلادنا واحدة من الدول التي تريد أن ترى استراتيجية دولية فعالة للسيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وخلال ترؤس رئيس وزراء بلدنا لمنتدى جزر المحيط الهادئ كان هناك تعميق للعلاقات بين بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ وشركاء التنمية والمنظمات الدولية. فقد قام رؤساء حكومات الدول الأعضاء في المنتدى بتعزيز علاقاتهم

سليمان تعمل مع الشعب هناك. ومما يشجعنا ما تمكن جنودنا وزملاؤهم من إنجازهم لغاية الآن لمساعدة جار في محنة. وقد اكتسبت مهمتنا أهمية إضافية من خلال العلاقات الوثيقة التي تربطنا بجزر سليمان.

وقد أدت بعثة جزر سليمان على نحو يتعذر اجتنابه إلى إثارة جدول ومناقشة بشأن تدخل أستراليا المتزايد في منطقتنا. ولكننا نسجل هنا أننا نؤيد الدور القيادي الذي تضطلع به أستراليا في هذا التدخل الذي جاء بناء على دعوة حكومة جزر سليمان. ومن جوانب البعثة الهامة أنها متعددة الأطراف. إذ قام بإنجازها منتدى جزر المحيط الهادئ بتأييد من الأعضاء بالإجماع. وإضافة إلى ذلك، نحن ندرك أن دعم وتشجيع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بظلال مهمين أثناء مواصلة العمل لبناء نظام ذي مصداقية للقانون والعدالة، وإدارة فعالة وأساس اقتصادي متين.

إن الأحداث الأخيرة أثارَت التساؤل بشأن قيمة أهمية التعددية ومستقبلها. وموقفنا أننا تفهمنا الشواغل التي دفعت الولايات المتحدة إلى التصرف بالطريقة التي تصرف بها في العراق. بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كان محنة مزلزلة. وهو قدر غير التاريخ وغير أمريكا.

وتعلن فيجي عن التزامها الذي لا يتزعزع بفكرة قيام المجتمع الدولي بالعمل معا للتوصل إلى الطريق المشترك للتقدم نحو الأمام. ونحن نلتزم بالمثل العليا المتمثلة في التعددية والنهج التعاوني بين الدول. ونرحب بقرار الولايات المتحدة الأمريكية القاضي بالسعي الآن إلى إشراك الأمم المتحدة في إعادة بناء العراق.

إن إعلان ناسونيني بشأن الأمن الإقليمي في بلدان المحيط الهادئ، الذي اعتمد في فيجي العام الماضي، يشكل حجر الأساس للاستراتيجية المشتركة. وقد جاء في أعقاب

ويسرني أن أفيد بأنه يوجد الآن في فيجي وفي المنطقة، مزيد من التعاون في الجهد الرامي إلى كبح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أشبع مرض في عصرنا. وبالرغم من أننا نجونا حتى الآن من أسوأ آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فهو خطر حقيقي في الجزر.

ونتوقع أن نحرز تقدما كبيرا في مكافحتنا لهذا المرض، بمساعدة من اليابان وفرنسا وحصّة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ويوفر برنامج تمويله أستراليا مبلغ ١٢,٥ مليون دولار للحملة الإقليمية. وستخصص حكومتنا حصّة كبيرة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ميزانية العام القادم.

وكان فحص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مؤخرا في محور النقاش في فيجي، عندما قدم اقتراح بإجراء كشف إجباري. واعتبرت لجنّتنا المعنية بحقوق الإنسان تلك الخطوة انتهاكا للحقوق. ولا بد أن نوازن بعناية بين آراء اللجنة والدعوة المنافسة إلى القيام برد ايجابي على خطر يهدد الوطن.

وتمثل لجنة حقوق الإنسان في فيجي ثمرة لدستورنا ووثيقة الحقوق الشاملة المضمنة فيه. وتقوم اللجنة بتنفيذ حملة للتثقيف العام بغية التغلب على الافتقار إلى الوعي بشأن مسائل الحقوق. كما أنها تراقب الحكومة والسلطات التشريعية حتى تتوافق القوانين والسياسات مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان ومقتضيات الدستور. وتعكس هذه بصورة عامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده هذه الجمعية في عام ١٩٤٨.

وفيجي بوصفها مستعمرة سابقة، قد بدأت متأخرة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات المدنية. والخطة الاستراتيجية للحكومة حتى عام ٢٠٠٥ تعبر بوضوح عن

مع فرنسا واليابان والتقوا في تاهيتي بالرئيس شيراك وناقشوا معه العديد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وفي مؤتمر قمة مع رئيس الوزراء كوزيومبي في أوكلندا تمكنوا من الوصول إلى اتفاق بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية وأولوياتنا الإقليمية الخاصة، بصفتها أساسا إضافيا للتعاون في المستقبل.

ولدى منتدى جزر المحيط الهادئ الآن ١٢ شريكا في الحوار، يشملون الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وماليزيا واندونيسيا وتايلند والهند وتايوان.

والصين - العملاق الذي أخذ الآن يظهر في الشؤون الدولية والتجارة - يزداد تواجدها بوتيرة منتظمة في منطقتنا. ونحن نرحب بمشاركتها في تنمية بلدنا الاقتصادية والاجتماعية ودعمها لنا.

ونرى نطاقا واضحا للتجارة والاستثمار والروابط الثقافية وروابط السياحة. وللصين، كما يعتقد العديد من المعلقين، بالفعل ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وبرنامجها الحالي للعبور كبير كما أننا نتوقع نموه بصورة كبيرة بينما تتعزز العلاقات الثنائية.

وفي نفس الوقت، فإننا نولي قيمة كبيرة لتجارنتنا مع تايوان ونقدر مساعدتها لتنميتنا. وتطلع إلى اليوم الذي تحل فيه الصين وتايوان خلافتهما القديمة بالوسائل السلمية.

كما أننا نرحب بدور اليابان ووجودها في منطقة جزر المحيط الهادئ. فاليابان قوة اقتصادية وينبغي أن تعترف جميع الدول الأعضاء بدورها المتزايد وإسهامها في تعزيز الأمن الدولي والتنمية بالسماح لها. يمكن خاص في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

تكون هناك ثروة تكفي لتقسيمها بإنصاف بين سكاننا. ونريد أن نعطي سكان فيجي فرصة للحاق بالأعمال التجارية والتجارة والمنافسة فيها.

وينبغي أن يلاحظ أننا أدخلنا قوانين لمساعدة المحرومين من كل الجماعات السكانية. وهذا التزام دستوري. ولا يجري تجاهل أحد. وذلك هو الالتزام الذي قطعناه لسكاننا، والذي نقطعه الآن للمجتمع الدولي.

وتكمن أوجه التفاوت والظلم في لب الصراع ذاته الذي أدى إلى انهيار محادثات كانكون. ويؤكد فشل المحادثات الخلافات العميقة التي تفصل البلدان الفقيرة من البلدان الغنية في معركة إصلاح التجارة الدولية. ونحن نقدر مثل الأعلى لحرية التجارة، ولكن الحقيقة البحتة أن هناك العديد من مواطن العثرات الخطيرة للدول ذات الاقتصادات الضعيفة.

وسيمضي وقت طويل قبل أن تكون الدول النامية مستعدة للمنافسة في ما يسمى بميدان التنافس المستوي. وهو بالنسبة لها ليس مستويا أبدا. إن إزالة الحواجز نهائيا ستؤدي إلى سقوط السطوة الكاملة للقوة التجارية للعالم الأول. فماذا يفعل ذلك للصناعات الناشئة محليا والآخذة في الظهور في البلدان الفقيرة؟

في الوقت الحاضر، تحتاج بلدان كبلدنا إلى أفضليات وسبل وصول خاصة من أجل بقائنا الاقتصادي. ويمكن التفكير في هذا بوصفه شكلا من أشكال التدخل البناء لخفض تلك الفجوة الواسعة بين الشمال الغني والجنوب المنكوب بالفقر. ونحتاج الآن إلى أن ننظر بسرعة إلى أين تذهب منظمة التجارة العالمية من هنا، وماذا يمكن عمله لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد دمار كانكون.

قبل حوالي ثلاثة أعوام ونصف، كان بلدي على شفا الفوضى. فقد كان لدينا تمرد عسكري، وأخذ للرهائن

موقفنا. وقد أيد الخطة مؤتمر قمة اقتصادية وطني وأيدها البرلمان. وأرجو أن تسمحوا لي بأن اقتبس بإيجاز من الخطة:

”إن ضمان الحقوق الأساسية لكل مواطني فيجي وحمايتهم المتساوية بموجب القانون... جزء أساسي من رؤيتنا لفيجي التي تنعم بالسلام. ويتحقق الإحساس بالأمن الشخصي وبالأمن الجماعي حينما يثق الناس بأن انتهاكات الحقوق والحريات سيجري التصدي لها بتراهة وبسرعة“.

واقتبس أيضا

”...احترام حقوق الآخرين عنصر جوهري لحياتنا مضمون بموجب الدستور. وهو أساسي للتعايش السلمي في مجتمعنا المتعدد الثقافات“.

إنني أشدد على هذه النقاط لأن هناك في بعض الأحيان محاولات لتصوير فيجي بوصفها أرضا تنتهك فيها الحقوق بشكل معتاد. وما فتئت الدعاية ضد بلدنا تنشر في بعض الجهات هنا في الأمم المتحدة.

وكثير من هذا ينشأ من المعارضة لسياسات التدخل الإيجابي التي تتبعها بهدف إنهاء المظالم الاجتماعية والاقتصادية. وتستند هذه السياسات إلى مبادئ راسخة عالميا ومنصوص عليها في دستورنا.

ومن البديهي أنه لا يمكن لبلد أن ينمو في عدالة ووثام ورفاه حينما يكون أكثر من نصف سكانه - في هذه الحالة السكان الأصليون في فيجي - إلى حد كبير خارج الاقتصاد يقفون موقف المتفرج.

وكل الأشخاص الذين يفكرون تفكيراً سليماً سيوافقون على أن من العدل والإنصاف تغيير هذا الوضع. ولكننا نشدد باستمرار على أن هذا لا يعني الأخذ من جماعة لإعطاء جماعة أخرى. وإنما يعني جعل الاقتصاد ينمو حتى

وسيلة لشركائنا في ميدان التنمية للتعهد بمزيد من الالتزامات إزاء قضيتنا. وتحت فيجي المجتمع الدولي على الإسهام في إنجاح هذا الاجتماع.

السيد الرئيس والزلاء الممثلون، إن الأمم المتحدة تشهد حالياً توترا وانقساماً كبيرين، ولكن علينا جميعاً أن نضمن تجاوز هذه المنظمة الفترة الصعبة، معززة ومتكاملة. فالعالم بحاجة إلى الأمم المتحدة وما تمثله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد احمد عبيدي هاشي، رئيس وفد الجمهورية الصومالية.

السيد هاشي (الصومال) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. إن انتخابكم لسدة الرئاسة يعد تجسيدا للتقدير العظيم الذي يكرمه المجتمع الدولي لبلدكم، سانت لوسيا، ولشخصكم الكريم.

وأود في الوقت ذاته أن أعرب عن تقديرنا للطريقة الممتازة التي أدار بها سلفكم أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

وسأكون مقصراً إذا لم أتوجه بالإشادة إلى الأمين العام، كوفي عنان، لالتزامه القوي بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولدفاعه بكل شجاعة عن المثل العليا التي تقوم عليها هذه المنظمة.

إن تدمير مقر الأمم المتحدة في بغداد، الذي فقدت فيه أرواح بلا أي ميرر، كان جريمة شنعاء ضد الإنسانية وضد الأمم المتحدة. لقد كان سيرجيو فييرا دي ميلو وزملاؤه من العاملين في الأمم المتحدة موجودين في العراق لا باعتبارهم سلطة قائمة بالاحتلال، بل كانوا هناك لخدمة الشعب العراقي وتلبية احتياجاته الإنسانية. وكان هذا العمل المشين بمثابة قطع اليد التي تقدم الطعام. وتتوجه بتعازينا الخالصة والعميقة إلى الأمين العام، كوفي عنان، وإلى أسرة

وأعمال عنف. وأطاحت الحكومة التي كانت قائمة في ذلك الوقت. وكان وقت أزمة بالغة بالنسبة لفيجي.

والآن، يمكنني الوقوف أمام هذه الجمعية لكي أبلغكم بأن أمتنا تولد من جديد. فقد أعيد النظام والاستقرار واتخذت أولى الخطوات في رحلة طويلة للمصالحة. وأجرينا انتخابات سلمية وديمقراطية. وتقوم حكومتنا بمهمة لبناء فيجي التي يسود فيها دائما السلام والوثام المتعدد الأعراق والرفاه.

وتتمثل سياستنا الاقتصادية في إيجاد المزيد من الوظائف والثروة من خلال تحقيق نمو عال. وقد زدنا استثمار الحكومة في البنية الأساسية وبذلنا جهداً متضافراً، وحتى الآن، ناجحاً لاجتذاب أحجام أكبر من رأس المال الخاص. وكثير من المؤشرات ايجابية- ما خلا تلك المتعلقة بصناعتنا للسكر. وهذا العام، نتوقع أن نحقق معدل نمو إجمالي يبلغ أكثر من خمسة في المائة.

وما كان بوسعنا تحقيق هذا الانتعاش الكبير من دون تشجيع ودعم العديد من أصدقاء فيجي في المجتمع الدولي، وخاصة هنا في الأمم المتحدة.

إنني أشيد بدور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية. وتقدم منظمة العمل الدولية إسهاماً قيماً بشكل خاص في الوقت الراهن بتطبيق خطة لتسريع إيجاد الوظائف.

في الختام، إن "الحالة الخاصة" للدول الجزرية الصغيرة النامية تستدعي "استجابة خاصة" من المجتمع الدولي، لزيادة دعم جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وسيوفر استعراض العشر سنوات الشامل لبرنامج عمل بربادوس الذي سيجري في موريشيوس في العام القادم

ويوجد في هذه المنظمة أعضاء ينتهكون هذه المبادئ دون خوف من عقاب، وإسرائيل مثال على ذلك. واحتلال إسرائيل المستمر لأراض عربية استولت عليها بالحرب؛ وحرمانها الشعب الفلسطيني من كرامته؛ وقتل الأطفال الفلسطينيين يومياً، والحصار المفروض على القائد الشرعي للشعب الفلسطيني والنداءات الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين، والتي تدعو إلى قتله؛ والمعاناة وأشكال الإذلال التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني يومياً، كلها أمور تشكل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. ولا نعتقد أن هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي تخدم مصلحة إسرائيل أو السلام في الشرق الأوسط. ونؤمن بأن المبادرة العربية التي تتمتع بتأييد الدول العربية توفر فرصة فريدة للتوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد بين العرب والإسرائيليين.

أما الحالة في العراق فلا تزال مبعث قلق عميق. إن شعب العراق يحتاج إلى السلام والتنمية. وشعب العراق يحتاج إلى التعافي من صدمات الحرب وعقابيلها. ولما كنا بلداً عايش الحرب والدمار الذي تجلبه، فإننا ندرك تماماً الحنة التي يمر بها الشعب العراقي الذي تتعاطف معه تعاطفاً قوياً. ولا بد من وجود التزام من المجتمع الدولي باحترام وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. وتظل الضرورات الحتمية في هذا الصدد، انسحاب القوات المحتلة من العراق بأسرع ما يمكن، وإقامة حكومة تمثل العراق بحق، على أساس دستور يقبله جميع العراقيين. وهنا، تستطيع الأمم المتحدة، بل ويتعين عليها، أن تضطلع بدور مركزي في إحلال السلام في العراق.

ثمة رياح جديدة تهب حالياً على كل أنحاء أفريقيا، من غرب القارة إلى منطقتيها الشرقية والوسطى. وهذه الرياح تحمل معها الأمل والسلام لا لأفريقيا وحدها، وإنما

الأمم المتحدة والأسر المنكوبة. وتكريماً لذكرى أولئك الضحايا، يتحتم علينا نحن الدول الأعضاء أن نجعل التصديق على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد مؤخراً في مقر الأمم المتحدة بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استأثر باهتمام بالغ من العالم أجمع ومن بلدان عديدة في أفريقيا بصفة خاصة. وآفة الإيدز التي شتتت مجتمعات بأكملها كان لها أيضاً أثر سلبي على التنمية الاقتصادية في تلك البلدان. ومن أجل مكافحة هذه الآفة، يتعين بالضرورة على المجتمع الدولي أن يتيح المزيد من الموارد حتى في البلدان التي تفيد التقارير بأن معدل الإصابة بهذا الوباء منخفض فيها.

والتقارير تفيد بأن بلدي، الصومال، أحد بلدان أفريقيا التي بها معدل إصابة منخفض جداً. ولكن ذلك لا يجوز أن يغوينا بالرضا عن الذات. ذلك أن بلدانا مثل الصومال لديها فرصة فريدة لمنع هذا المرض من الانتشار. ووباء الإيدز يمكن أن يكون كارثة للصومال، وأن يعرقل بشكل خطير الجهود المبذولة من أجل السلام وبناء الدولة. ومن الحيوي، إذن، وضع وتنفيذ برامج منسقة واستراتيجية للتنوعية بوباء الإيدز والاستجابة المبكرة له؛ وذلك للحيلولة دون انتشار هذا الوباء في الصومال. والوقاية خير من العلاج كما يقول المثل.

إن التطورات الأخيرة على الساحة الدولية تشكل للامم المتحدة تحديات غير مسبوقة. ونجاحنا أو فشلنا في التصدي لهذه التحديات سيتوقف في المقام الأول على الطريقة التي نواجه بها هذه التحديات. وفي رأينا أن ذلك ينبغي أن يكون من خلال الأمم المتحدة. وعلينا أن نعزز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي نستطيع من خلاله ترسيخ دعائم الشرعية الدولية على أساس المساواة بين الدول، كبيرة وصغيرة، قوية وضعيفة؛ واحترام سيادة الشعوب؛ وعدم تدخل أي من الشؤون الداخلية للآخرين؛ ونبذ استعمال القوة في تسوية الصراعات؛ واحترام حقوق الإنسان.

وقف الأعمال القتالية، وأعد الاتحاد الأفريقي آلية لرصد تنفيذه. واليوم بدأ الاتحاد الأفريقي يجري رسدا متقاطعا لكل مناطق الصومال تقريبا لضمان تنفيذ إعلان وقف الأعمال العدائية.

وعلى نفس القدر من الأهمية كان استكمال أول مرحلتين من المؤتمر. وعلى الرغم من هذا التقدم، ما برحنا، على مدى الأشهر الأربعة الماضية نتصارع مع المرحلة الأخيرة والحاسمة من هذا المؤتمر. وكان المتوخى من هذه المرحلة الأخيرة اعتماد ميثاق مؤقت، يعقبه انتخاب رئيس مؤقت للدولة، وتشكيل حكومة صومالية تضم جميع الأطراف. إلا أن خلافات تتعلق بمحتوى الميثاق المؤقت وبعض المسائل المهمة الأخرى ما زالت قائمة. وأحكام الميثاق المؤقت التي تثير قلق الكثيرين، تتعلق بشكل دولة الصومال الجديدة والأسس التي تقوم عليها ذاتها. وهذا هو السبب في أن المؤتمر في الوقت الحالي معلق ومتوقف عن العمل، مع امتناع الحكومة الوطنية الانتقالية وسبع مجموعات أخرى على الأقل عن المشاركة.

وفي رأينا أن أي ميثاق مؤقت يوضع للصومال يجب أن يستوفي معايير أساسية معينة. أولا، يجب أن يتمتع بملكية صومالية. ثانيا، يجب أن يأتي نتيجة لعملية نزيهة وشفافة. ثالثا، يجب أن يحظى بدعم أصحاب المصلحة الصوماليين. رابعا، يجب أن يكون قابلا للتطبيق على أرض الواقع. خامسا، يجب أن يكون معبرا عن وحدة الأمة الصومالية وعدم قابليتها للتجزئة. وأخيرا، إن أية حكومة تنشأ بموجب هذا الميثاق المؤقت يجب أن تكون حكومة ممثلة لجميع الأطراف الصومالية. ومن نفس المنطلق، فإن أية اتفاقات يتم التوصل إليها في كينيا يجب أن تكون على أساس توافق الآراء، وأن تحظى بتأييد الصوماليين وكذلك المجتمع الدولي، وأن تكون قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

أيضا للعالم بأسره. ورياح السلام والأمل هذه تحتاج من المجتمع الدولي أن يغذيها ويمدها بمقومات البقاء.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في مسيرة البحث عن السلام في بلدان أفريقية مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار وغينيا - بيساو. وكان آخر هذه الأمثلة على التقدم نحو السلام وأكثرها موضعا للترحيب، اتفاق ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الموقع في نيفاشا، كينيا، بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ونحن نحث الأطراف على تسوية ما تبقى من مسائل معلقة بروح من التراضي والتفاهم المتبادل. كما نشي على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وفرادى البلدان للمساعدات القيمة التي قدمتها لإحلال السلام في مناطق الصراع في أفريقيا.

وهنا أتوقف قليلا لأشاطر الجمعية العامة بعض ملامح الوضع في بلدي، الصومال. ونحن نعرب عن عميق امتناننا لحكومة وشعب كينيا على استضافتهما إيانا ومثابرتهما معنا. ونثني ثناء عاطرا على كينيا لدورها النشط في تعزيز السلام في الصومال. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على دعمه القيم لعملية السلام في الصومال. وأتوجه بالثناء أيضا إلى منتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على التزامها الثابت ومساهماتها في هذه العملية.

إن المؤتمر الصومالي للمصالحة الوطنية، والمنعقد في مباغاتي، يدخل الآن شهره الثاني عشر. وخلال هذه الفترة أمكن تغطية الكثير من المسائل. فقد اعتمد إعلان بشأن

الصومال. ونحثها بشدة على القيام بذلك لمصلحة السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لسعادة السيد ألفريدو كابرال، رئيس وفد غينيا - بيساو.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية):

سيدي، لقد توليتم رئاسة الجمعية العامة في وقت حرج بصفة خاصة، وقت تنور فيه الشكوك حول قابلية القواعد للتطبيق، وموثوقية الآليات، بل وحتى سلطة المؤسسات. إننا نعيش الآن فترة يسودها عدم اليقين والتساؤل. عدم اليقين من صحة مبادئ أساسية معينة كانت تؤخذ قضية مسلما بها؛ والتساؤل حول المسار الواجب اتباعه والإجراءات الواجب اتخاذها. وإزاء هذه الخلفية المعقدة، وفي وقت أقل ما يقال عنه إنه لا يمكن التنبؤ به، من المشجع أن نعلم أن بإمكاننا أن نعول على خبرتكم ومواهبكم العديدة في توجيه أعمالنا. إن غينيا - بيساو تسعد بانتخابكم وتهنئكم بكل حرارة.

إن برنامج عملنا برنامج مزدحم لأننا عجزنا مرة أخرى عن صياغة جدول أعمال أكثر بساطة وأقل تكرارا. وكما كان الحال في الماضي، فإننا بالتالي سنواجه بمطالبات كلها متساوية في مشروعيتها؛ ومع ذلك وبكل أسف، وكما كان الحال دائما، سيظل الحقد يطل برأسه بين الحين والحين. فهذا يُظهر إلى أي مدى ستكونون، سيدي، بحاجة إلى إسهام كل منا حتى تكملوا مهمتكم بنجاح. وفي هذا الصدد، ألاحظ بعين الارتياح أن كل الوفود التي سبقتنا إلى هذه المنصة أكدت لكم تأييدها الكامل. ولكم أن تعولوا على التعاون الكامل من وفد غينيا - بيساو. وهذا يصدق بصفة خاصة لأنكم أسستم ولايتكم تحت شعار العمل، حيث من الواضح أن ما نحتاجه حقا هو العمل النشط الفعال

ولتيسير التوصل إلى اتفاق يستند إلى هذه المعايير، يستدعي الأمر إعادة تقييم الأسلوب الذي يدار به المؤتمر في الوقت الراهن. وعلى دول الخط الأول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن تحترم مبدأ النزاهة والحياد الذي بدونه لا يمكن أن تؤخذ الوساطة مأخذ الجد. فضلا عن ذلك، يتعين على تلك الدول أن تقصر نفسها على دور الميسر النشط، وألا تشجع أية محاولات لتسريع العملية بغية التوصل إلى أي اتفاق، على استعجال وبأي ثمن.

ورغم الصعوبات الراهنة، أتيت هنا لأكرر التأكيد أمام هذه الجمعية على التزام الحكومة الوطنية الانتقالية الصادق بعملية السلام في الصومال، التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وبناء عليه، أعلن أن الحكومة الوطنية الانتقالية ستعاود الانضمام إلى مؤتمر السلام في مباداتي بكينيا، ما أن تتم معالجة شواغلها بالكامل. ونحن نفعل ذلك لا لمصلحتنا فحسب، بل أيضا لمصلحة الشعب الصومالي الذي عانى طويلا. وأؤكد أن الحل يكمن في مساعدة الأطراف الصومالية على التوصل إلى اتفاق يملكه كل الصوماليين، وليس في فرض شيء عليهم ضد إرادتهم. ونحث المجتمع الدولي على أن ينشغل بتحقيق هذا الهدف. وعلينا جميعا أن نعمل معا لضمان أن تكون مسيرة السلام في الصومال مسيرة لا رجعة فيها.

والمجتمع الدولي عليه التزام بأن يعاود الاشتراك في المسألة الصومالية بكل جدية، وأن يعزز دوره من جديد كمروج للسلام هناك، وذلك على مستوى مجلس الأمن ومستويات أخرى، كما فعل في مناطق صراع أخرى في أفريقيا. ولا تكفي مجرد المراقبة أو انتظار ما ستؤول إليه الأمور. فالصومال تحتاج إلى من يرفع عملية السلام بجدية ويدفعها إلى الأمام. وأخيرا، نحث البلدان المجاورة للصومال أن تتمثل بدقة لحظر السلام الذي فرضه مجلس الأمن على

معا لصالح جميع الدول الأعضاء. وهذا المسعى الجماعي يمكن، ويجب، أن ينجح، ولكن بدون أن نضطر إلى التخلي عن مبادئنا أو تجاهل القواعد التي ندرك جميعا مدى أهميتها وفائدتها. ولبلوغ ذلك الهدف، لدينا إطار فريد ولا يمكن الاستعاضة عنه - ألا وهو الأمم المتحدة، المحفل العالمي الحقيقي الوحيد.

ومن المؤكد أن منظمنا بعيدة كل البعد عن الكمال، ولكن أئى لها أن تكون غير ذلك في عالم معقد ومحف مثل عالمنا؟ وعلى كل فإن الأمم المتحدة هي نحن، كما قالها الأمين العام بكل بلاغة أمام هذه الجمعية. وليس من غير المعقول، إذن، أن نعتقد أنه من الممكن، إذا اتفقنا وإذا قررنا ذلك، إعادة تشكيل منظمنا، وتكييفها على نحو أفضل مع التحولات السريعة التي نشهدها، وجعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات المتنامية استجابة لآمال الجميع. وستكون الإصلاحات اللازمة ممكنة ما دامت الدول الأعضاء لديها الإرادة السياسية الحقيقية والثابتة لتنفيذها.

ولا ينكر أحد أننا مررنا بتجارب واختبارات مريرة هذا العام. وأحداث ١٩ آب/أغسطس المفجعة ما زالت حية في ذاكرتنا، إلى جانب الذكريات الأليمة المريرة لزملائنا وأصدقائنا الراحلين الذين قتلوا بطريقة خسيصة وانتزعوا بقسوة من أسرهم. ولن نستطيع إطلاقا أن نعبر بالكامل عما ندين به لسيرجيو وكل الآخرين الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة والأهداف والمثل النبيلة التي ندافع عنها وسنظل ندافع عنها معا. وعلينا أن نخرج من هذه المحنة أكثر تصميمًا وأكثر تماسكا. فما تقتضيه الظروف ليس بأقل من ذلك، وما تمليه علينا الأخلاق هو أن نفعل ذلك.

وأود هنا، والآن، أن أهنئ الأمين العام بقيادته الحكيمة وتفانيه في قضية السلام، وأن أحييه على نبهه وحنوه والروح الإنسانية التي تحلى بها في مواجهة محنة مأساوية مثل

لإقناع من يتشككون اليوم في قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بتطلعاتهم.

نحتاج إلى عمل حاسم لنكفل احترام مبادئ الميثاق وتنفيذ أهدافه. ونحتاج إلى عمل جماعي لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حسم قضايا ملحة مثل الفقر والجوع في كل مكان في العالم، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحق في التمتع الكامل بحقوق الإنسان، والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل، وتدهور البيئة التي هي أغلى تراث لنا، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. ونحتاج إلى عمل نشط ومتضافر ومتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب وكل من يمارسونه أو يمولونه أو يجرسون عليه أو يشتركون فيه، ويرتكبون جرائم جبانة وذنينة مثل الهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد. ونحتاج أيضا إلى عمل يعزز اعتماد تدابير عاجلة لضمان أمن موظفي المنظمة.

ونحتاج أيضا إلى عمل عاجل ومتسق يستهدف القضاء على بؤر التوتر وتسوية الصراعات واستعادة السلام في أي مكان يتعرض فيه للخطر. ونحتاج إلى عمل مدرّوس وتشاركي وواقعي لتحسين أداء منظومة الأمم المتحدة، بإدخال الإصلاحات الهيكلية اللازمة واستحداث ممارسات أكثر ديمقراطية وشفافية ورشدا، في مجلس الأمن خاصة، وهنا في الجمعية العامة أيضا. ونحتاج إلى عمل منصف وموحد لتصحيح الخلل القائم في التبادل التجاري، والذي شجب مؤخرا في مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقد في كانكون، والنهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أكثر البلدان حرمانا.

وكل منا على وعي تام بمدى هول طبيعة المهمة التي تواجهنا. وكل هذه الأهداف وغيرها الكثير تقتضي منا إبداء الإرادة الصامدة للتوفيق بين وجهات نظرنا بينما نبقى جوهر المسألة نصب أعيننا، وهو مسؤوليتنا المشتركة في أن نعمل

الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وكان من المعتقد أنها محصنة ضد هذه الكوارث.

ويود وفد بلادي أن يرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في ليبريا. فشعب ذلك البلد يستحق أن يعيش أخيرا في سلام. ولا يخفى على أحد منا أنه شعب عانى أشد المعاناة من سنوات طويلة من الحرب والدمار. كما شعرنا بصدمة بالغة عندما رأينا كل أولئك الأطفال يستخدمون وقودا للمدافع في حرب كانت ظالمة ولم يكن لها أي مبرر. ونلاحظ كذلك مع الارتياح التقدم المحرز في سيراليون. فهناك أيضا كان الوقت قد حان لاستعادة السلام. كما يسرنا أن أصدقاءنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية التزموا أخيرا بمسار التقدم والمصالحة الوطنية.

إن بلدي، غينيا - بيساو مر ببعض التغيرات التي كانت طبيعتها والأساليب المستخدمة لتنفيذها موضع انتقادات تراوحت بين مجرد الأسف والإدانة الرسمية. وهذه مواقف مبدأ تفهمها وتقبلها، لأننا لم نتوقف لحظة عن الإعلان عن إخلاصنا لمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. وأذكر هنا بأن بلدي كان أول بلد في أفريقيا يخوض نضال تحرير يضرب به المثل، باسم الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

ومع ذلك، فإن واقع الحياة المحزن، وخصوصا عندما يكون متسما بعدم استقرار دستوري مزمّن وخطر، يمكن بكل أسف أن يؤدي إلى الإطاحة بنظام قائم، لهدف محدد هو الحيلولة دون تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تفضي إلى مواجهة أو حتى حرب أهلية في البلد.

في غينيا - بيساو، قررت لجنة عسكرية أن تترجم إلى عمل فعلي تطلعات أغلبية السكان إلى التغيير. ولم تطلق رصاصة واحدة. ولم يلق القبض على شخص واحد في غينيا - بيساو، وأنا أرحب بحقيقة أن الجيش رفض أي

تعرض زملاء وأصدقاء شخصيين لموت وحشي آثم وغير متوقع.

للمرة الأولى منذ فترة طويلة، يجري تجاوز الأمم المتحدة - بل الواقع يتم إجبارها على التراجع والوقوف موقف المتفرج - في إدارة أزمة كانت، من حيث طبيعتها ومدى خطورتها، تقتضي منها أن تؤدي دورها الواجب. وبغض النظر عن الخلافات التي نشأت في صفوف المجتمع الدولي، وبخاصة بين أعضاء مجلس الأمن، حول الأسلوب السليم للتعامل مع نظام انتكاسي خطر وخارج على القانون، فإن مسألة العراق سلطت الضوء مرة أخرى على القيود التي تعانيها منظمة تعتمد رغم عالميتها، على عدد قليل من أعضائها. وهو أحد الأسباب الكامنة وراء مشاعر الإحباط التي يُعرب عنها كثيرا السنة تلو الأخرى من فوق هذه المنصة.

ولا تزال قارتنا، أفريقيا، تواجه صعوبات من كل الأنواع. فالفقر وسوء التغذية المتوطن يتحالفان مع أوجاع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يواصل حصد أرواح ملايين البشر. وهناك أيضا العدد المتزايد من الصراعات، وانتشار الأسلحة الصغيرة التي تشكل خطرا مستمرا على السلام والاستقرار في بلدان قارتنا.

هذه الصورة البائسة تنطبق بصفة خاصة على منطقة غرب أفريقيا التي شهدت في السنوات الأخيرة اندلاع عدة صراعات مسلحة كان مركزها ليبريا. والآن أصبح كل واحد منا يدرك معنى ما ظل يردده البعض منا سنوات طويلة، وجمهورية غينيا على وجه الخصوص: إن الحرب الأهلية في ليبريا ستنتقل بالعدوى، وستشعل سلسلة من الأزمات والصراعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية. وها هي قد طالت الآن بلدانا كانت تعتبر في وقت ما مثالا على

اللحظة التي أتكلم فيها أمام هذه الجمعية، تجرى مناقشة مسألة تشكيل عضوية الحكومة. وبفضل العمل المتضافر والتحليل المهني والمكثف للحالة في بلدنا، تمكنا من اعتماد ميثاق مؤقت يحدد بدقة جميع المراحل اللازمة لكي نستعيد بأسرع ما يمكن النظام الدستوري والديمقراطي الذي نتمنى، نحن والمجتمع الدولي، أن نراه وقد عاد إلى غينيا - بيساو.

واختير رئيس مؤقت بتوافق الآراء. وكرس هذا الرئيس نفسه للعمل من أجل وحدة البلاد. وهو يعتزم تعزيز الوحدة الوطنية وأن يعمل بوصفه عاملاً حفازاً حتى يمكننا العودة إلى هدفنا نحو التقدم والحرية.

ختاماً، أود أن أشكر أشقاءنا وشقيقاتنا في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين سعوا جاهدين إلى مساعدتنا على استعادة الوضع الطبيعي، وعلى مناقشة وإيجاد أنسب الحلول لمشكلاتنا. وقبل الجميع أشكر رؤساء دول غانا والسنغال ونيجيريا، الذين زاروا غينيا - بيساو، وكذلك وزراء الجماعة الاقتصادية، الذين لم يتوانوا أبداً عن دعم غينيا - بيساو. وأود أيضاً التنويه بالمساعدة التي قدمتها إلينا جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي أرسلت وزير خارجية تيمور - ليشتي ليسدي لنا المشورة وليعرب عن تضامن تلك الجماعة اللغوية، التي ننتمي إليها.

إن الوحدة الوطنية لبلد هي أعلى رصيد لديه. ولا يمكنني أن أشدد بشكل كاف على تلك الحقيقة وأمل أن أرى الديمقراطية قريباً وقد أعيدت بالكامل إلى بلادي. ولكن، وقبل كل شيء، أود أن أرى شعب غينيا - بيساو سعيداً. إنه شعب ذو عزة وكرامة وقد عانى في صمت - وهو صمت بليغ للغاية - ويستحق ذلك ثقة المجتمع الدولي ومساعدته.

تفكير في ممارسة القوة. وفي مثل هذه الظروف، ليس من المستغرب أن يتمسك الشعب بهذه الحركة التي نفذت التغييرات التي كان يرغب فيها. بل الواقع أن تأييد الشعب كان مطلقاً.

وفي حقيقة الأمر كان أعضاء اللجنة العسكرية المكلفة بإعادة النظام الدستوري والديمقراطي إلى نصابه موضع تكريم باعتبارهم أبطال تحرير حقيقيين. ففي غينيا - بيساو، كنا في وضع لا يمكن تحمله. وكان شعبنا الذي لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على مقدار ما يتحلى به من شجاعة ونبل قد طفح به الكيل. وكان قد بلغ أقصى الحدود التي يمكن أن يطلب إليه أحد بلطف أن يتحملها. ولا أستطيع أن أؤكد من جديد بما يكفي إلى أي حد يستحق شعبنا التشجيع والدعم والمساعدة.

والآن، وقد عقدنا العزم على أن نفتح صفحة جديدة، ونتطلع إلى المستقبل، ونقرر الكيفية التي يمكننا بها نحن مواطني غينيا - بيساو أن نتصالح وأن نوحّد قوانا وتخلق التداؤب ونعمل معاً من أجل رفاه شعبنا، يجدر بالمجتمع الدولي أن يتوسط لصالحنا، وأن يوفر لنا المساعدة المالية التي نحتاجها. فالواقع أن ما نحتاجه هو المساعدة المالية لأن بلدنا ودولتنا في عوز شديد. إننا نحتاج إلى المساعدة الدولية لكي ننتعش ونواجه تحدياتنا ونؤمن الطعام لشعبنا. ونحتاج إلى أن نكفل لأولئك الذين اختاروا الحرية قبل ٣٠ سنة أن يروها تزدهر في نهاية المطاف، وأن يتمتعوا بمزاياها، وأن يفهموا السبب في أنهم كافحوا وأن لهم الحق في حياة أكرم وأفضل.

وأود أن أقول هنا إن بلدنا الآن تجري فيه عملية تضم جميع القوى الحيوية في أمتنا. وقد وحد الجميع صفوفهم - الأحزاب السياسية واللجنة العسكرية والمجتمع المدني، لمواجهة التحدي يداً واحدة، والاستجابة لنداء الشعب الذي يطالب بتوحيد القوى والعمل معاً. وفي

النوايا الحسنة والتي نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لها، فإن السلام يرتكز على أربعة شروط لا غنى عنها تتوافق مع أربع ضرورات محددة للروح البشرية، وهي الحق والعدالة والخير والحرية. ولقد سلك رؤساء دولنا الدرب ذاته في مؤتمر قمة الألفية. إذ تعهدوا بتحرير البشرية من الحروب والفقر، وبالنهوض بحقوق الإنسان، وبتعزيز الأمم المتحدة. وشعرنا أنه سيكون من المفيد أن نذكر بتلك المبادئ لأن صورة العالم التي ظهرت في هذه المناقشة العامة منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر لا تبعث كثيرا على التفاؤل.

لقد حلت مأساة على الأمم المتحدة في ١٩ آب/أغسطس. فالهجوم الإرهابي الذي دمر مقر الأمم المتحدة في بغداد فأصاب وقتل العشرات من الضحايا الأبرياء، بمن فيهم سيرجيو فييرا دي ميلو، ممثل الأمين العام الخاص للعراق، شكل تحديا كبيرا للمبادئ والقيم التي هي أساس منظمنا. وفي ذلك الحين، أعرب الرئيس بول بيا باسم الكامبيرون عن سخطه الشديد وأدان بقوة ذلك العمل الإجرامي البغيض. وغدا، سنسكي مع شعب العراق على الوفاة المفجعة - مرة أخرى في بغداد - لعقيلة الهاشمي، الدبلوماسية الموهوبة للغاية والعضو البارز في مجلس الحكم العراقي.

وتفخر الكامبيرون بأن منظمنا لم تتحل عن مسؤولياتها أو لم تضعف حتى عزيمتها على أداء دور رئيسي في تحقيق الاستقرار في العراق، وعلى إعادة المنهجية لسيادته وإعادة إعمارها، وعلى دعم العملية السياسية الجارية حاليا هناك. وفي أعقاب سلسلة طويلة من الأعمال الإرهابية المرتكبة في جميع أنحاء العالم منذ مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، جاء هجوم ١٩ آب/أغسطس في بغداد ليذكرنا في الوقت المناسب بأن عالمنا اليوم ضعيف. ويقتضي الطابع المعقد للتحدي وهول الخطر أن نضاعف جهودنا الجماعية بغية التصدي الفعال للإرهاب، الذي قد يشكل اليوم أخطر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مارتن بيلنغا - إيبوتو، رئيس وفد الكامبيرون.

السيد بيلنغا - إيبوتو (الكامبيرون) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنتكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. لقد أطلقتم حلقة الرئاسة الأفريقية للجمعية - اليوم الشتات الأفريقي، وغدا الوطن الأفريقي. وانتخابكم شاهد على التقدير الرفيع الذي تكنه الدول الأعضاء لبلدكم، سانت لوسيا، الشريك التقليدي للكامبيرون في أسرة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ العظيمة، كما أنه شاهد على الثقة التي يوليها لكم ممثلو تلك الدول على مقوماتكم الدبلوماسية البارزة. وبوسعكم التأكد من أن وفدي سيتعاون معكم بالكامل، كما يسعدنا أن نكون عضوا في مكتبكم بصفتنا رئيسا للجنة الثالثة. وأود أن أتقدم بتمنياتنا بالنجاح لأعضاء المكتب الآخرين.

وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السيد يان كافان، على المهارة التي أدار بها أعمالنا في الدورة الماضية.

وأود أن أعيد التأكيد للأمين العام كوفي عنان على فخر وثقة الكامبيرون الكبيرين به، في إطار المشهد الدولي الحالي، وبدوره بصفته ميسرا في تسوية الصراعات الأفريقية. وأشكره على نشاطه الفعال والمتواصل في خدمة المثل العليا العظيمة للمنظمة.

لقد أنشئت منظمنا للحفاظ على أجيال المستقبل من بلاء الحرب، ولتهيئة الظروف التي يستطيع فيها الجميع التمتع بحياة كريمة، ولتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأنشئت الأمم المتحدة لضمان أن يسود السلام لخدمة الإنسانية. وكما ذكرنا البابا يوحنا الثالث والعشرون في رسالته "السلام على الأرض"، التي وجهها إلى كل ذوي

الحقيقي إلا على الثقة المتبادلة محل المبدأ القائل بأن السلام ينجم عن التوازن في القدرة على شن الحروب وفي الأسلحة.

وينطبق الشيء نفسه على شعوب منطقة ما بين النهرين الشهيرة التي خرجت من ثلاثة عقود من الطغيان ويجب في القريب العاجل وبمساعدة المجتمع الدولي أن تستعيد كامل كرامتها وسيادتها في عراق مزدهر ينعم بالاستقرار ويعيش في سلام مع جميع جيرانه.

وخلال العام الماضي، ظلت الصراعات العديدة التي أدمت أفريقيا تشكل أكبر شواغل الأمم المتحدة التي بذلت جهودا عديدة لإهانتها. ولحسن الطالع، بدأت ثمار تلك الجهود تظهر. وبعض الصراعات الأفريقية في طريقها للحل. مما يغذي آمالا جديدة ومشروعة. ولسوء الطالع، أنه على الرغم من كل شيء لا تزال هناك حالات مؤسفة تواجه أطراف الصراع فيها صعوبات في إيجاد حلول سياسية متفاوض عليها أو الوفاء بالتزاماتها. ونحن مقتنعون بتحقيق نتائج عما قريب نظرا للإرادة السياسية الأصيلة لدى الأطراف الفاعلة الرئيسية. ويستحق الدعم الذي لا بديل عنه والذي تقدمه الأمم المتحدة الترحيب والتقدير.

إن أفريقيا بوجه عام ومنطقتنا دون الإقليمية بوجه خاص على دراية كاملة بالدور الذي يؤديه هذا الشريك المهم في تنميتها الاقتصادية وفي تدعيم الديمقراطية وحكم القانون وأخيرا في الترويج للسلام والأمن داخل بلادنا وخارجها. ولذلك السبب، أعربت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبقوة عن رغبتها في تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة من خلال وجود سياسي لتلك المنظمة في المنطقة دون الإقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز قدراتنا دون الإقليمية ولا سيما في مجال السلم والأمن.

تهديد للسلام والأمن الدوليين. وتنادي الكاميرون مرة أخرى بعقد مؤتمر رفيع المستوى ليحدد أسس تصد جماعي منظم يضطلع به المجتمع الدولي ضد الإرهاب.

وبالإضافة إلى التهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين من قبيل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، هناك تهديدات أخرى على القدر نفسه من الخطورة وهي تهديدات تشكلها الأوبئة بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل واليأس الناجم عن الفقر المتفشي.

ولذلك، ينبغي أن تستهدف تعبتنا المشتركة أولا تقليل أو حتى القضاء على جرائم الصراع واليأس وأسبابها.

وفي الشرق الأوسط يجب أن نطالب بعودة طرقي الصراع - إسرائيل وفلسطين - من دون تأخير إلى مائدة المفاوضات للاتفاق على طرائق تؤدي إلى التنفيذ السريع والشامل لخريطة الطريق. وتأسف الكاميرون لتساعد العنف وتدينه حيث أنه يهدد بشدة أي حل سلمي قائم على أساس نص وروح قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المتخذ دون أي اعتراض. وقد أكد المجلس فيه

”رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها“.

ويجب أن يعتاد أصدقاؤنا الفلسطينيين والإسرائيليون على فكرة أنهم كتب عليهم أن يعيشوا جنبا إلى جنب، وأن يتعايشوا في بيئة جغرافية سياسية من صنع تاريخهم المشترك الثري. ومن أجل ذلك، سيتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين نزع السلاح، بالطبع فيما يتعلق بسياسات الأسلحة، ولكن من ناحية أساسية نزع السلاح على الصعيد الثقافي بأن يغسلوا قلوبهم بالإجماع وبصدق من الخوف ومن هواجس الحرب. وينبغي أن يحل مبدأ أنه لا يمكن بناء السلام

الاقتصادات الأفريقية القائمة على الزراعة وتربية المواشي. والدعم المقدم إلى ذلك القطاع يخنق ملايين المزارعين ومنتجي القطن في وسط وغرب أفريقيا.

وفي السياق نفسه، سيدي الرئيس، ظل بلدكم سانت لوسيا والكاميرون تشنان معركة ملحمة لما يقرب من العقد من أجل بقاء صناعات الموز لدينا والتي نواجه فيها عمالقة هذا القطاع.

وهناك أمثلة كثيرة أخرى على الحاجة إلى التضامن والإصلاح العاجل للنظام الاقتصادي. ونحن نأمل ألا تحيد جولة الدوحة عن هدفها الرئيسي ألا وهو التنمية وأن تراعي جيدا شواغل الأشد فقرا بغية إدماجهم وبسرعة في الاقتصاد العالمي.

إن العولمة لا تتعلق بالتجارة فحسب. كما أنها تؤثر على التنمية البشرية والتكنولوجيات الجديدة، وحماية النظام الإيكولوجي والتنمية المستدامة للمياه والموارد الطبيعية الأخرى. وتقتضي جميع هذه الجوانب الأخذ بنهج متضافر، بالنظر إلى أن في تضحيات البعض مصلحة الجميع. فالكاميرون، التي اختارت، على سبيل المثال، المشاركة في إدارة النظام الإيكولوجي لغابات العالم إدارة رشيدة ومستدامة، وضعت خطة إدارة بيئية وطنية جريئة.

وليتسنى لنا تنفيذ هذه السياسات بفعالية دون أن نعرض سكاننا الريفيين لقرار مدقع، من الواضح أن بلدنا يحتاج إلى مساعدة مالية كبيرة، لا سيما لتنويع منتجاته وضمان تحويل موارده الطبيعية بصورة منهجية. بعبارة أخرى، اليوم أكثر من أي وقت مضى ينبغي أن يتناغم التضامن مع الشراكة - والعولمة مع التجارة المنصفة - لضمان تنمية عالمنا تنمية شاملة ومنظمة.

من المؤكد أن الأمم المتحدة لا تزال المنظمة العالمية الوحيدة التي لا تملك الكفاءات الضرورية والتزاهة اللازمة

وفي ذلك الصدد، تكرر الكاميرون مجددا شكرها للأمين العام على إرسال بعثة متعددة التخصصات في شهر حزيران/يونيه الماضي إلى وسط أفريقيا بناء على طلب أعضاء مجلس الأمن. ونحن ننتظر وباهتمام توصياتها الإبداعية التي ستقدم عما قريب إلى مجلس الأمن. وهي ستغذي المناقشة التي ستعقد في هذه القاعة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا".

ونحن نرحب باقتراحات الأمين العام فيما يتعلق بأداء المنظمة لعملها في هذا العالم الدائم التغير. وسوف ندعم تماما أي إصلاح يقرب المنظمة من شعوبنا على النحو الذي تتوخاه تدابير تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات وسط أفريقيا.

وفي إعلان الألفية، ألزم الزعماء السياسيون للعالم أنفسهم بخلق شراكة عالمية للتنمية والوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي قررت أفريقيا بموجبها أن تسترجع المبادرة والسيطرة على مصيرها، يمكن أن تكون منصة سليمة لشراكة مثمرة بين القارة والمجتمع الدولي.

وتنتظر أفريقيا استجابات متعددة، واحدة منها ستؤدي دورا حاسما في نمو قارتنا وترتبط بالتجارة. والذي تريده الدول الأفريقية وتتطلع إليه هو أن تؤدي دورا أكثر أهمية في تجارة السلع والخدمات. ويتضمن هذا على الخصوص معايير تحبذ المنافسة التريهة.

وقد أثار فشل المؤتمر الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون شوكوكا خطيرة، لا سيما فيما بين البلدان الأفريقية المصدرة للمنتجات الزراعية. والمعارضة الشديدة من الدول الغنية لإنهاء نظم دعمها لمنتجاتها الزراعية أمر يشير الدهشة ويهدد بشدة بقاء

استباح محرماته، فتك بأهله، أهانه وقيده وظلمه وزجه في حروب بائسة.

أخوانه وأشقاؤه في الحوار التزموا الصمت والتجاهل والتغاضي والتعامي إزاء مصيبته بل عيروه وعابوه يوم رفع الصوت.

ومن سائر أرجاء العالم، هرع المستفيدون للالتجار والتعامل مع ظالمه وجلاده. قلة قليلة قالت الحق واعتنقته. قلة قليلة التفتت إلى مصيبة هذا الإنسان وجاهرت بأنه مظلوم دون أن يستجيب لها الملاً. وبقي الإنسان العراقي تائهاً مظلوماً مرتين، ظلم السيف يترله به نظام الاستبداد في داره، وظلم اللسان، وهو الأشد مرارة، يوقعه به الكثر في ديار الآخرين ولكن هذا الإنسان العراقي لم يستسلم لليأس، بل ثابر وصبر واستمر في جهاد الفكر والقول والعمل، إلى أن تحقق أول ما كان يصبو إليه.

أقف اليوم أمامكم ناقلاً قدر المستطاع صوت هذا الإنسان العراقي، معلناً له ومعه انتهاء الصمت، داعياً الجميع إلى الإصغاء إليه فرداً فرداً.

جئت اليوم إليكم واضعاً أمامكم أربع حقائق بديهية، لأشير من خلالها إلى حقين اثنين.

الحقيقة الأولى التي أبدأ بها هي أن ليل العراق الطويل قد انقضى. فالتجربة المريرة التي عاشها العراقيون طوال عقود ثلاثة من القهر والاضطهاد والاستبداد والإذلال قد انتهت مع هروب رأس النظام وأتباعه، وسقوط الرموز التي نصبها في أرجاء بغداد وسائر العراق.

أما الحقيقة الثانية، أن تحرير العراق، وما جرى هو قطعاً تحرير، ما كان ليتم لولا العزم الذي أبداه الرئيس بوش والتزمته دول الائتلاف، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ولن ينسى العراقيون شجاعتهم وتضحياتهم على طريق تحرير العراق. وإذ نسمع اليوم أصوات المشككين

فحسب، ولكنها أيضاً الكيان الوحيد القادر على إضفاء الشرعية على أي عمل متعدد الأطراف يتخذ للتصدي لتحديات العالم الكبرى، التي عددنا للتو بعضاً منها. ولتحقيق هذه الأهداف النبيلة، يتعين عليها أن تسارع إلى النظر بعمق في نُهجها الحالية، وطريقة عملها وآليات التنفيذ التابعة لها.

تدعم الكامبيرون بدون تحفظ مبادرة الأمين العام الرامية إلى إنشاء فريق رفيع المستوى يضم شخصيات بارزة للنظر في سبل تعزيز الأمم المتحدة. وإننا ننتظر بأمل مساهمة هذا الفريق في إصلاح منظمتنا الضروري الذي لا يمكن تجنبه لتحسين أدائها لمهامها، بما في ذلك مهامها ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك المهام المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

الأمين العام يدعونا لمواصلة السير على طريق الإصلاح، الذي التزم به منذ بضعة سنين. إنه على صواب. والمسألة تتعلق بفعالية المنظمة ذاتها، وهي الفعالية التي تحتاج إليها للتصدي لتحديات عصرنا الكبرى. وبوسعنا أن نعتمد على دعم الكامبيرون.

وبينما أنا بصدد اختتام ملاحظاتي، ها قد تغير الضوء من الأخضر إلى الأصفر ومن الأصفر إلى الأحمر إيذاناً بالانتهاء. وكيف يستطيع المرء أن يمتنع عن إطالة ملاحظاته عندما تتعلق المسألة بالبشرية ومستقبلها من خلال السلام، سلام يتم التفاوض عليه، سلام متضافر، سلام يقوم على العدل وتوزيع المنافع والثروة بإنصاف؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطني الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد الجلبي، رئيس وفد جمهورية العراق.

السيد الجلبي (العراق): أقف أمامكم ناقلاً صوت الإنسان العراقي، وهو الذي عانى طويلاً من قسوة القريب والبعيد. أقرب الأقرباء إليه أنزل فيه أشد أصناف العذاب،

والخوف إلى الاستقرار والازدهار والتسامح. وما يضعه المجتمع الدولي في العراق يعود إليه أضعافاً مضاعفة. ضحوا بثقتكم بالعراق، وخذوا منه استقراراً وازدهاراً لا له فقط، إنما للمنطقة وللعالم أجمع.

العراق الذي نريده هو عراق هذا الإنسان العراقي المبدع، وأكثر من ستين بالمائة من سكان العراق لم يتجاوزوا العشرين من العمر، فتهيئتهم لقرننا الحادي والعشرين، وتزويدهم بالمقومات الثقافية والتربوية التي تسمح لكل واحد منهم بإبراز شخصيته وخصوصيته في طليعة أولويات العراق الجديد.

في المرحلة السابقة، في العراق كما في العديد من أقطار العالم التي عانت من آفة عقائديات القرن العشرين، كان الإنسان مختزلاً بالشعب، والشعب بالثورة، والثورة بالحزب، والحزب بالقائد. فإذا بالإنسان الفرد يزرع تحت طبقات من الإلغاء تستبيح خصوصيته وتجعل منه مادة للاستهلاك، إما دفاعاً مزعوماً عن الوطن أو اقتصاصاً مفترضاً لحق الثورة، أو فداءً بالروح وبالدم لشخص القائد. ونحن اليوم نؤكد أن الإنسان العراقي، شأنه شأن أشقائه وشقيقاته في سائر المعمورة، تواق إلى إبراز خصوصيته وفراة شخصيته. وعراق الغد لا بد أن ينطلق من إعادة الاعتبار إلى هذا الإنسان الفرد المواطن كأساس للسيادة ومنطلقاً للتشريع، فحقوق الإنسان الفرد هي الحقوق الأصيلة وحقوق الجماعة تنبع منها كحقوق متفرعة.

والعراقي، كما غيره، يصر على حقه في الكرامة والحرية والعدالة والسلام، فإن الإقرار بهذا الحق هو حجر الأساس في عراق الغد. كرامة الإنسان في العراق ستكون مصانة دون استثناء، ودون اعتبار لمقام اجتماعي أو لمنصب سياسي أو لموقع اقتصادي، بل لا تفريط بكرامة المتهم ولو أدين. ونحن إذ ابتدأنا بذكر الكرامة فلأن النظام البائد حاول

بنوايا الحكومتين الأمريكية والبريطانية في إقدامهما على التحرير، ندعوهم وحسب إلى زيارة المقابر الجماعية، إلى زيارة الأهوار المحففة وإلى زيارة حلبجة، وإلى استعراض قوائم المغيبين الذين حرّمهم النظام من حقهم في الحياة.

والحقيقة الثالثة هي أن التحرير جاء تجسيدا لإرادة وطنية عراقية شاملة، وجاء نتيجة للعمل الدؤوب الذي قامت به فصائل المعارضة العراقية للنظام البائد على مدى أعوام طويلة وقدمت فيها مئات الآلاف من الشهداء، لم يكن آخرهم الشهيد آية الله محمد باقر الحكيم وصحبه، رحمهم الله جميعاً، إذ سطرُوا صفحة أخرى في سجل البطولة العراقية يوم ٢٩ آب/أغسطس المنصرم، يوم الشهيد العراقي، ولا الشهيدة عقيلة الهاشمي، التي امتدت إليها يد الغدر.

ومن هنا الحقيقة الرابعة، وهي أن سقوط النظام ليس سوى البداية على طريق ولادة العراق الجديد. هذه الولادة التي اجتهد المخلصون العراقيون كافة في إعداد العدة لها، في ديارهم وفي مهاجرهم على حد سواء، والتي آن اليوم أوأناها.

نحن اليوم في العراق أمام تجربة فريدة وسوف يثبت نجاحنا أن إرادة الخير والتقدم والحرية قادرة على أن تنتشر وتزدهر. ومن هذا المنبر، أقف اليوم لأؤكد أننا في العراق، بعون الله، لن نرضى إلا بالنجاح. فالعراقيون راغبون به وقادرون عليه. ولن نسمح لعصابة منحسرة من فلول المتنفعين والمرتزقة والمضللين بأن تحرم الإنسان والمجتمع والوطن من الغد المشرق.

بلاد النهرين، مهد الحضارات في سومر وأكد وبابل وأشور، دار السلام ودار الخلافة وبيت الحكمة، موطن شرعة حمورابي، والنتاج الخصب المستمر للعلم والأدب والشعر والفكر، تعتمد على تراثها الإنساني أولاً، قبل ثروتها النفطية والطبيعية. وانطلاقاً من هذا الثراء، فإن العراق قادر على تحقيق نهوض نوعي ينتقل به من غياهب الاستبداد

المسؤوليات، وواجب المجتمع والدولة رفع العقوبات الإضافية التي تقف في سبيلها.

والحوار المستمر المطلوب بين المواطن العراقي والدولة التي تمثله وتخدمه هو على أساس النظام الديمقراطي التمثيلي الصادق القائم على مبدأ تداول الحكم ودورياته والالتزام الراسخ بمبدأ الانتخاب كالفصل والحكم. لا يعيننا الشكل الديمقراطي وحسب، بل شرط سلامة النظام السياسي الذي نشده هو استيفاؤه للمضمون الديمقراطي. وأركان هذا المضمون هي أولاً الفصل بين السلطات، عبر صياغة الإطار الدستوري. مما يضمن عدم التداخل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ويشكل بالتالي أساساً سليماً لرقابة كل منها على الأخرى. وثانياً، تأصيل سبل المحاسبة والمساءلة، ابتداءً بالرقابة المذكورة، مروراً بالانتخابات التي تشكل المدخل الأساسي للمشاركة الفردية في السياسة العامة، وصولاً إلى تمكين المجتمع المدني من خلال الصحافة والنقابات ومؤسساته المختلفة إلى تولى دور الراصد والناقد والمتابع للممارسة السياسية. بمختلف أوجهها. وثالثاً، الالتزام بالشفافية أصلاً وأساساً، انطلاقاً من مفهوم أن مصدر السيادة هو المواطن الفرد، فالدولة قائمة لخدمته وهي مسؤولة أمامه، ومن حقه معرفة مجريات أمورها، فلا يجوز لها الامتناع عن كشف هذه المجريات. ورابعاً، إقرار الأقلية بحق الأثرية في تولى الحكم، واحترام الأثرية لحق الأقلية. ولا بد لنا من التشديد هنا على ضرورة التمييز بين الأثرية والأقلية السياسيتين والأثرية والأقلية الفتويتين. فالأثرية والأقلية السياسيتان هما اللتان تكشف عنهما صناديق الاقتراع، لا الإحصاءات السكانية. ولا تماثل تلقائي بين الأثرية السياسية والأثرية الفتوية، وليس من صلاحية أحد أن يدعي حقاً سياسياً على أساس تمثيل مفترض لأثرية فتوية. ولا نريد في العراق محاصصة سياسية ولا طائفية ولا قومية، ونحن على قناعة بأن النظام السياسي التمثيلي

عبثاً أن يقنع العراقي بأن كرامته مئة من الحاكم، فنحن اليوم نؤكد أن كرامة الوطن بأسره من كرامة كل مواطن فيه. وكما الكرامة، كذلك الحرية، الحرية ليست هبة من الحاكم والدولة، بل هي الأصل والأساس والجوهر للإنسان. فالحرية المسؤولية التي تنتهي عند حرية الآخرين هي قلب العقد الاجتماعي. فرغم بعض التجاوزات التي أقدم عليها الخارجون والمندسون، فإن العراقيين قد أثبتوا لأنفسهم، مع انهيار النظام القمعي، أن الحرية ليست الفوضى وليس شريعة الغاب. وكما الإنسان يمنح بفطرته إلى الحرية، فإنه يطالب دوماً بالعدالة. وبعد أن غيَّب النظام البائد العدالة فجعل من أجهزة الدولة أدوات قمع وظلم واضطهاد، فإن العراق الجديد سيقوم على رسوخ ثابت للعدالة يضمن استقلال القضاء ونزاهته. وبعد الحروب العبيثة التي أودت بحياة البشر ودمرت البلاد وخلفت في أعقابها الفواجع، فإن العراق الجديد سيلتزم بنهج دفاعي عماده الأول السلام، بل سيصبح داعية سلام للمنطقة والعالم.

ونحن قد ذكرنا على حدة هذه الأصول الأربعة، الكرامة والحرية والعدالة والسلام، لأنها تشكل الأرضية الأولى للمستقبل السياسي. إلا أن العراق الجديد سيقوم على التزام أكيد وصريح بكامل حقوق الإنسان، ابتداءً بتلك التي تنص عليها شرعة حقوق الإنسان، ولا سيما منها حق الإنسان في الحياة والملكية والسعي إلى تحقيق السعادة.

ونحن نلزم أنفسنا بأن يكون العراق في تشريعاته وقوانينه منصفاً لأهله، سواسية كأسنان المشط، فلا يكون لأحد فضل أمام القانون على آخر لأي اعتبار لا يرتبط بالكفاءة والمسؤولية الفردية، فلا تفرقة إطلاقاً على أساس الدين أو المذهب أو العرق أو اللغة أو القومية أو الجنس أو الطبقة أو العشيرة. وكان النظام البائد قد عمَّق من التفرقة، أما العراق الجديد فسيعتمد العدل والإنصاف. والمرأة العراقية قادرة على الإبداع والإنتاج والعطاء وعلى تولى كافة

الفدرالي السليم قادر على التعبير عن مصالح المواطنين العراقيين كافة بما يعكس تنوعهم الديني والمذهبي والقومي واللغوي.

وإذا كانت المرحلة السابقة قد تميزت بمصر السلطات في حفنة قليلة من المتسلطين في بغداد، فإن العراق الجديد سيقوم على مبدأ السلطة المحلية في إطار اتحادي فدرالي. والفدرالية بالمفهوم الذي يتفق عليه العراقيون ليست قطعاً تقسيماً للوطن، بل هي تأهيل وتمكين للمقيمين في مناطقهم المختلفة لتولي جميع الشؤون الخاصة بمناطقهم بشكل مباشر لا يشترط التحويل التفصيلي من الحكومة المركزية. ويرسم الدستور العراقي العلاقة القائمة على التكامل والتواصل بين مستويي الحكم المحلي والوطني. واعتمادنا للنظام الفدرالي، كما تمسكنا بالنظام الديمقراطي الصادق، ينبغ من إصرارنا على فهم واضح لعلاقة الدولة بالمواطن. فهذه العلاقة ليست علاقة وصاية، ذلك أن المواطن العراقي ليس قاصراً، وليس بحاجة بالتالي إلى الدولة في كل شأن من شؤونها. فهمنا لهذه العلاقة أنها علاقة عناية، حيث الدولة الخادم الساهر على أمن المواطن وسلامته، وعلاقة رعاية في بعض المجالات، ولا سيما في تربية الناشئة وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية.

وفي مقابل التزامنا بالفدرالية، وبعيدا عن الزيادات القومية التي تشدق بها النظام السابق عبثاً وزوراً، فإننا نعلن أمام الملأ أن العراق وطن واحد ثابت قائم بذاته. ليس في هذا الإعلان انتقاص من التواصل الذي ينشده العراقيون كافة مع العرب والمسلمين، ولا تجاوز للتعبير الذي ينشده العديد من العراقيين في الداخل عن هويتهم الثقافية والقومية، بل هو تأكيد على أن العراق بكامل أراضيه، من أقصى جباله في الشمال إلى أهواره وشطه في الجنوب، مروراً بسهوله ونهره وصحرائه، هو وحدة دائمة غير قابلة للتجزئة ولا للدمج. ونحن في إعلاننا هذا لا نعبر وحسب عن الرأي

وأي ممارسات سياسية، إقراراً بالواقع ولتجنب البلاد المزيد من المغامرات.

وفي إطار تمسكنا بالنظام السياسي السليم الذي من شأنه تجنب الوطن العبث، فإننا نسعى إلى توطيد أسس حكم القانون والمؤسسات، أي أن السلطة، وهي المستمدة من المواطن، نافذة انطلاقاً من المنصب، لا من الشخص الذي يتبوأ المنصب، وقائمة على أساس النص، لا على أساس أهواء صاحب المنصب وآرائه. هذا بعد أن جعل النظام السابق، من خلال قرارات تعسفية صادرة عنه، من الحكم تعبيراً عن مزاج شخصي. والبديل في عراق الغد هو حكم القانون الذي تطبّقه السلطة التنفيذية المخوّلة، والذي يجسد إرادة المواطن العراقي، من خلال السلطة التشريعية المنتخبة، ويأشرف السلطة القضائية المستقلة.

وأخيراً لا أخيراً، نتطرق إلى موضوع علاقة الدولة بالدين في العراق الجديد. الإسلام هو دين الأكثرية العظمى من العراقيين، فهو بالتالي يطبع الهوية العراقية بطابعه. وفي طبيعة الحال، فإن الرصيد الحضاري العظيم والمخزون الثقافي القيم للفقهاء الإسلاميين لا بد أن يكون إحدى أهم المقومات التي يستفيد منها العراق في تشريعه القائم دوماً على المساواة والإقرار بالتعددية. ولا بد لنا هنا من الإشارة إلى حقيقة ثابتة غالباً ما تُحجب، وهي أن الدولة في القرن الماضي قد تطلعت على الدين واقتطعت منه ما يناسب رغبة بعض أصحابها في التسلط، ثم قوّضت استقلالية المؤسسات والمرجعيات الدينية، واستولت على الأوقاف، وفرضت صيغة تتوافق مع مصالحها من التعبير الديني على حساب الصيغ الأخرى. الدين في العراق هو من أهم مقومات الفرد والمجتمع، ولن نرضى التفريط به، سواء ببعده الفقهي أو السلوكي أو الفكري أو الحياتي. بل نحن ندعو إلى إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الدينية كافة، من خلال تمكينها مجدداً

(تكلم بالانكليزية)

أقف أمام الجمعية ممثلاً لعراق حر. ونعرب عن امتناننا لجميع أولئك الذي ساعدونا هنا في كفاحنا من أجل التحرير. إن تحريرنا ما كان ليتحقق بدون عزم الرئيس جورج دبليو بوش والتزام التحالف، وفي طليعته شعب الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. إن العراقيين لن ينسوا شجاعتهم وتضحياتهم من أجلنا.

أما أولئك الذي وقفوا مع الديكتاتور وواصلوا تشكيكهم في نوايا الحكومتين الأمريكية والبريطانية إزاء عملية التحرير هذه، فندعوهم إلى الحضور لزيارة القبور الجماعية التي يرقد فيها نصف مليون من مواطنينا. تفضلوا بزيارة الأهوار المحففة، تفضلوا بزيارة حلبجة، حيث قصف المواطنون بالمواد الكيماوية. تفضلوا بتفحص قوائم المفقودين الذي حرمهم صدام حسين من حقهم في الحياة، وساعتئذ نسألکم نحن الشعب العراقي، لِمَ فضلتم البقاء صامتين. إننا هنا اليوم للإعلان عن ولادة عراق جديد، عراق تُكفل فيه الكرامة والعدالة وحقوق الإنسان لجميع المواطنين، عراق يعيش في وئام مع شعبه وحيوانه ومع العالم، عراق مستعد لأن يستعيد مكانته الدولية الحققة بين الأمم الحرة والأبية.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد وصلنا إلى نهاية المناقشة العامة للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. ومن الجدير ذكره أن هذه الدورة شهدت أعلى مستوى من المشاركة منذ مؤتمر قمة الألفية. فمن بين المتحدثين الـ ١٨٩ استمعت الجمعية إلى ٥٠ رئيس دولة، و ٢٧ رئيس حكومة و ٩٤ نائب رئيس وزراء ووزير خارجية.

وأود أن أعرب عن خالص تقديري لكل رئيس دولة وحكومة ونائب رئيس وزراء ووزير خارجية على

من تولي مسؤولياتها في صون الإنسان العراقي الذي يقصدها روحياً وأخلاقياً، بعيداً عن بدعة التوريط السياسي الذي يريده البعض لها نفاقاً.

هذه هي الخطوط العريضة لما نريده لوطننا. وحقنا اليوم على العالم أن نطالبه بالاعون والمساعدة، متوجهين بالشكر إلى من وقف إلى جانب العراقيين في أحلك ساعاتهم، وبالغفو إلى من تخلف سهواً عن هذا الموقف.

إلا أنه لا بد للعالم بأسره من إدراك أن ما جرى في العراق بالأمس من فظائع، وما يجري فيه اليوم من إعادة إعمار، يشكل حدثاً تاريخياً جسيماً، لا بد للمجتمع الدولي من النهوض لإيفائه مستحقه.

هذا ما نريده من أنفسنا وهذا ما نريده منكم. ونحن على درب عراق الحرية والعدالة والسلام.

نريد عراقاً يدرك أن الوحدة والتعدد وجهان لحقيقة واحدة.

نريد عراقاً يعود بالسيادة إلى المواطن الإنسان الفرد لا إلى شخص القائد.

نريد عراقاً راسخاً في هويته الثقافية والدينية، إنما متفاعل دون حرج مع الحضارة العالمية.

نريد عراقاً متواصلاً مع أمسه، إنما متوجه بأنظاره قدماً نحو غده.

نريد عراقاً يعيش بسلام مع نفسه وجواره وعالمه.

وفي الختام، نريد عراقاً تقوم مفضته على إزالة كافة مظاهر التبعية الذي نشرها النظام البائد، وتقوم عدالته على محاسبة المسؤولين البعثيين عن جرائمهم ومنع من تورط قاصداً وعامداً في هذا الحزب المشؤوم من العودة إلى مواقع السلطة

التنمية. ولذلك، فإننا نتوقع تمثيلاً كبيراً ومستوى رفيعاً من المشاركة في الحوار الرفيع المستوى.

وأعرب عن تأييد قوي لاستعراض السنوات العشر لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن يكون هذا بشير خير يوحى بنجاح الاستعراض وتنفيذ نتيجته.

وأعطي اهتمام كبير لاحتياجات أفريقيا الإنمائية، وكذلك لضرورة إبقاء أن تظل هذه المسائل تحتل مكان الصدارة على جدول أعمال الجمعية. وشدد عديدون على الحاجة لاستمرار الدعم الدولي لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وللتعاون ودعم إحلال السلام والاستقرار في القارة الأفريقية.

قدم لنا الأمين العام كوفي عنان، في تقريره عن أعمال المنظمة، رؤى في أولوياته للسنة القادمة حافزة للتفكير. وفي هذا السياق، نلاحظ أن الأمين العام تقدم باقتراحات لكي ننظر فيها بشأن إصلاح الأمم المتحدة، بما فيها تشكيل لجنة رفيعة المستوى من شخصيات بارزة لاستعراض هذه المسائل.

وظلّ إصلاح مجلس الأمن مستحواً على الاهتمام. وكان الرأي السائد أن الجمعية ينبغي أن تواصل هذا العمل، على الرغم من أن الجهود التي بذلت في هذا الميدان لما يزيد على عقد من الزمن لم تسفر عن أية نتائج ملموسة.

لا أذكر أنني استمعت لبيان لم يجز التأكيد فيه على الحالة في العراق بعد الحرب وضرورة معالجة جميع جوانبها على نحو عاجل بوصفها أولوية للأمم المتحدة. فهذا مجال أعرب فيه عن تأييد عام للمبادرات الرامية إلى إيغاث الشعب العراقي وتمكينه من تحمل مسؤوليات مستقبله.

وبدون استثناء تقريباً، أدان الجميع الهجوم الوحشي على مباني الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس

مشاركتهم النشطة وإسهامهم البناء في المناقشة وتأييدهم للأوليات التي أعلنتها.

فعندما افتتحت هذه المناقشة العامة، أشرت إلى أنني سأستمع بعناية إلى الأوليات التي يحددها المشاركون الرفيعو المستوى، والتي ستزود الجمعية بإطار عمل. وما استمعت إليه يعطي مؤشراً واضحاً على موقف الدول الأعضاء بشأن العديد من القضايا الحرجة التي ستنظر فيها الجمعية.

شهدت المناقشة العامة تأييداً مدوياً للتعددية ولإعادة التأكيد على أن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الأساسية لمعالجة المشاكل العالمية الحرجة. وفي الواقع، فقد رأى كثيرون أن العالم، في ظل ما يشهده من مرحلة مضطربة، يحتاج الآن إلى الأمم المتحدة والتعددية أكثر من حاجته إليهما في أي وقت مضى.

وقد تم بثبات التركيز على الدور المحوري الذي تؤديه الجمعية العامة بوصفها منبر دفاع وجهازاً للإشراف وصنع السياسات. بيد أنه تمت الدعوة إلى بذل جهود متواصلة لتنشيط الجمعية من أجل السماح لها بالتعامل بفعالية مع التحديات القديمة والجديدة على حد سواء.

وحظيت تنمية وازدهار البلدان والمناطق باهتمام كبير من الممثلين الرفيعي المستوى. فقد أيدوا الرأي بضرورة أن تولي الدورة الثامنة والخمسون الاهتمام المناسب لقضايا مثل الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإنصاف في النظام الاقتصادي العالمي والحفاظ على البيئة. إن النتائج المؤسفة لجولة كانكون للمفاوضات توفر زخماً جديداً للنداءات من أجل مبادرة الجمعية العامة إلى النظر بالكامل في قضايا التنمية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ذكرنا بعض المتكلمين بأن نتيجة الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي حدّد له يوماً ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، سيكون هاماً للغاية للعمل الذي سنقوم به في ميدان

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تقديري الخالص لنواب رئيس الجمعية العامة على ما قدموا من مساعدة وتعاون في تسيير المناقشة العامة. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر لموظفي الأمانة العامة المتفانين في عملهم، لا سيما الذين عملوا معي، وأن أشيد بهم لما قدموا من دعم وتعاون.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

٢٠٠٣ والخسارة في الأرواح والإصابات التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة. وكان هناك اتفاق على أن هذا الهجوم آخر تحدٍ للأمم المتحدة وأمن موظفيها، وأكثر التحديات هولاً. وأعرب عن الدعم لمبادرة الأمين العام لاستعراض مسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

واعتبرت الحالة في الشرق الأوسط مسألة مثيرة لقلق شديد. ورأى البعض أن بوسع الجمعية العامة أن تبعث برسالة قوية لكلا طرفي الصراع - إسرائيل وفلسطين - لوضع نهاية لسفك الدماء والعنف. ورأى عديدون أن تنفيذ خارطة الطريق المقترحة وسيلة معقولة لإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط.

الجلسة العامة الرفيعة المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي استمرت ليوم واحد، يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، قبل المناقشة العامة مباشرة، اعتبرها الجميع بناءة ومثمرة. وأبرزت الآراء التي أعرب عنها في الجلسة العامة والمناقشة التفاعلية الحاجة إلى اتخاذ نهج تعاوني في التصدي لهذا الوباء المدمر للغاية.

هذا هو تلخيصي للقضايا البارزة التي أثرت في المناقشة العامة، وملاحظاتي الشخصية عليها، التي رأيت أنه ينبغي أن أتشاطرها مع الجمعية. وقد أدهشني، وأنا أستعرض البيانات العديدة، الأرضية المشتركة بين المتكلمين بشأن نطاق واسع من القضايا. وهذا يجعلني أتفاءل بأننا سنكون قادرين على القيام بعمل جيد في الجمعية العامة أثناء الدورة الثامنة والخمسين.

وقد قدم لنا قادتنا توجيهات بشأن العمل الذي سنقوم به، كما قدموا لنا الدعم السياسي للقيام به. ويجب أن ننفذ الآن الالتزامات التي قطعوها، ليتسنى تحقيق الآمال والتطلعات التي أعرب عنها.